جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

من إعداد الطالبين: – قاتل أكرم

– بوسام سفيان

بعنوان:

دور الحوكمة المصرفية في الحد من المخاطر الائتمانية

(دراسة عينة من البنوك الجزائرية بولاية برج بوعريريج)

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	
أمينة بن جدو	أستاذ مساعد ب	رئيسا
الاسم واللقب	الرتبة	مشرفا
		مناقشا

السنة الجامعية: 2023-2024

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى من أُفضِّلها على نفسي، ولِمَ لا؛ فلقد ضحَّت من أجلي

ولم تدَّخر جُهدًا في سبيل إسعادي على الدَّوام

(أُمِّي الحبيبة).

نسير في دروب الحياة، ويبقى من يُسيطر على أذهاننا في كل مسلك نسلكه

صاحب الوجه الطيب، والأفعال الحسنة.

فلم يبخل عليَّ طيلة حياته

(والدي العزيز).

إلى أصدقائي، وجميع من وقفوا بجواري وساعدوني بكل ما يملكون، وفي أصعدة كثيرة

أُقدِّم لكم هذا البحث، وأتمنَّى أن يحوز على رضاكم.

إلى أستاذتي المشرفة بن جدو أمينة على بذبها مجهودا مضاعفا في العمل كل عبارات الشكر لا يمكن أن تعبر عن مدى تقديرنا واحترامنا لكِ.

أكرم

الإهداء

إلى عائلتي الحبيبة وأصدقائي الأعزاء، هذه المذكرة هي ثمرة جهود مضنية وسعي متواصل، ولكنها تصبح أكثر قيمة بفضل دعمكم الدائم وتشجيعكم المستمر. لقد كنتم دائمًا إلهامي ودافعي للتفوق، ومع كل صفحة في هذه المذكرة، أردت أن أعبر لكم عن امتناني العميق وشكري الجزيل لكل الوقت والجهد الذي قدمتموه لدعمي.

لذا، فإن هذه المذكرة ليست فقط لي، بل هي أيضًا لكم، لأنكم جزء لا يتجزأ من رحلتي ونجاحي

سفيان

شكر وعرفان

لله الحمد والشكر كله اذ وفقنا وألهمنا الصبر على المشاق التي واجهتنا لإنجاز هذا العمل المتواضع، والشكر موصول إلى كل معلم أفادنا بعلمه من أولى مراحل الدراسة حتى هذه اللحظة، كما ترفع كلمة الشكر إلى الأستاذة "بن جدو أمينة" التي كانت عونا لنا في إنجاز بحثنا

كما نشكر كل من مد لنا يد العون من قريب أو من بعيد، ونشكر كل أساتذة وعمال قسم الإدارة المالية خاصة، وأساتذة جامعة محمد البشير الإبراهيمي كافة

وفي الأخير لا يسعنا إلا أن ندعو الله عز وجل أن يرزقنا السداد والرشاد والعفاف والغنى، وأن يجعلنا هداة مهتدين

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معالجة مفهوم الحوكمة المصرفية وعلاقتها بالحد من المخاطر الائتمانية حيث تم العرض إلى كل الجوانب المتعلقة بالحوكمة المصرفية والمخاطر الائتمانية والعلاقة بينهم وقد تم طرح الاشكالية التالية: **هل يؤدي تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية الى الحد من المخاطر الائتمانية؟** وللإجابة على هذه الاشكالية تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي ذلك بعدما تم توزيع استبيان على بعض البنوك المصرفية لولاية برج بوعريريج (6 بنوك) من خلال الاعتماد على البرنامج الاحصائي Spss والتحليلي العاملي التوكيدي من خلال البرنامج الاحصائيAMOS.

وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها أن البنوك المصرفية تطبق مبادئ الحوكمة المصرفية وبالتالي الحوكمة المصرفية تلعب دور في الحد من المخاطر الائتمانية.

كما تتطلب الحوكمة المصرفية جزء كبير من الافصاح والشفافية في عملياتها.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة المصرفية، المخاطر الائتمانية، مبادئ الحوكمة، البنوك التجارية، التحليل العاملي.

Abstract:

This study aimed to address the concept of banking governance and its relationship to reducing credit risks, as it presented all aspects related to banking governance and credit risks and the relationship between them. The following problem was raised: Does applying the principles of banking governance lead to reducing credit risks? To answer this problem, the descriptive and analytical approach was relied upon after a questionnaire was distributed to some banking banks in the state of Bordj Bou Arreridj (6 banks) by relying on the statistical program SPSS and confirmatory factor analysis through the statistical program AMOS.

The study reached several results, the most important of which is that banking banks apply the principles of banking governance, and thus banking governance plays a role in reducing credit risks.

Banking governance also requires a large part of disclosure and transparency in its operations.

Key words: Banking governance, credit risks, governance principles, commercial banks, factorial analysis.

قـائمــة المحـتـويـات

العنوان	الصفحة
الإهداء	–
شكر وعرفان	–
ملخص الدراسة	I
قائمة المحتويات	II
قائمة الجداول	III
قائمة الأشكال	IV
قائمة الملاحق	IV
مقدمة	أ–ج
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	01
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للحوكمة المصرفية	03
المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للمخاطر الائتمانية	12
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	24
الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة	29
المبحث الأول: تطبيق الحوكمة المصرفية في البنوك الجزائرية	31
المبحث الثاني: الأساليب والأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة	37
المبحث الثالث: استخدام التحليل العاملي الاستكشافي والتوكيدي في استخراج عوامل الدراسة الخاصة بالبنوك محل الدراسة	46
الخاتمة	59
قائمة المراجع	63
الملاحق	67
فهرس المحتويات	70

قـائـمـة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	أساليب قياس المخاطر الائتمانية وفق بازل	20
02	التصنيفات الخارجية المختلفة للأسلوب النمطي المعياري	20
03	الفرق بين أسلوب التصنيف الداخلي الأساسي والمتقدم	22
04	أوجه الشبه والاختلاف بين دراستنا والدراسات السابقة	27
05	توزيع أفراد عينة الدراسة	37
06	نتائج اختبار ثبات الاستبيان	44
07	النتيجة الخاصة بعينة الدراسة	45
08	مصفوفة الارتباط لمؤشر مسؤوليات مجلس الإدارة	46
09	اختباري KMO و Bartlett's لمؤشر مسؤوليات مجلس الإدارة	47
10	مصفوفة Anti-image للارتباط والتباين الخاص بمؤشر مسؤوليات مجلس الإدارة	47
11	قيم الشيوع (Communalities) لمؤشر مسؤوليات مجلس الإدارة	47
12	قيم التباين المفسر للعوامل المستخرجة للبنوك محل الدراسة انطلاقا من مؤشر مسؤوليات مجلس الإدارة	48
13	مصفوفة الارتباط لمؤشر الإفصاح والشفافية	48
14	اختباري KMO و Bartlett's لمؤشر الإفصاح والشفافية	49
15	مصفوفة Anti-image للارتباط والتباين الخاص بمؤشر الإفصاح والشفافية	49
16	قيم الشيوع (Communalities) لمؤشر مسؤوليات مجلس الإدارة	49
17	قيم التباين المفسر للعوامل المستخرجة للبنوك محل الدراسة انطلاقا من مؤشر الإفصاح والشفافية	50
18	مصفوفة الارتباط لمؤشر المراجعة الداخلية	50
19	اختباري KMO و Bartlett's لمؤشر المراجعة الداخلية	51
20	مصفوفة Anti-image للارتباط والتباين الخاص بمؤشر المراجعة الداخلية	51
21	قيم الشيوع (Communalities) لمؤشر المراجعة الداخلية	51
22	قيم التباين المفسر للعوامل المستخرجة للبنوك محل الدراسة انطلاقا من مؤشر المراجعة الداخلية	52
23	مصفوفة الارتباط لمؤشر الحد من المخاطر الائتمانية	52
24	اختباري KMO و Bartlett's لمؤشر الأداء المصرفي	53
25	مصفوفة Anti-image للارتباط والتباين الخاص بمؤشر الحد من المخاطر الائتمانية	53

26	قيم الشيوع (Communalities) لمؤشر الحد من المخاطر الائتمانية	53
27	قيم التباين المفسر للعوامل المستخرجة للبنوك محل الدراسة انطلاقا من مؤشر الحد من المخاطر الائتمانية	54
28	تقدير النموذج الهيكلي للعلاقة بين مؤشرات تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية و الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك محل الدراسة	55
29	قيم مؤشرات المطابقة الإجمالية المحسوبة أو التجريبية والنموذجية لنموذج تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية ومؤشر الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك محل الدراسة	55

قائـمـة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	مدى استفادة البنوك من تطبيق الحوكمة	06
02	الفاعلين الأساسيين في نظام الحوكمة المصرفية	07
03	الخسارة في ضوء العجز عن السداد	14
04	النموذج الهيكلي المقترح للعلاقة بين مؤشرات تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية ومؤشر الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك محل الدراسة	54

قائـمـة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	استبيان الدراسة	68

مقدمة

تمهيد:

تعد الحوكمة المصرفية من المفاهيم الحديثة التي نالت اهتماماً كبيراً في السنوات الأخيرة نظراً لدورها في تحسين الجودة والتميز في الأداء، كما يشير مصطلح الحوكمة إلى المرجعية أو الإطار الذي تعتمد عليه الشركة أو الوحدة في إدارة شؤونها، مما يعكس متطلبات الإدارة الرشيدة في الشركات والمؤسسات على مستوى العالم.

اكتسبت الحوكمة المصرفية أهمية كبيرة بسبب دورها في تعزيز استقرار الاقتصاد وضمان سلامة النظام المصرفي. وقد شهد النظام المصرفي تطورات ملحوظة بفضل الحوكمة المالية، واستحداث خدمات جديدة، ورغم أن هذه التطورات تشير إلى نمو اقتصادي إيجابي، إلا أن الأزمات التي واجهتها البنوك كانت نتيجة لتنوع المخاطر المصرفية.

والهدف الرئيسي لإدارة البنوك هو تحقيق أداء متميز، وحماية مصالح المساهمين، وتقليل المخاطر، وتعزيز الشفافية والإفصاح.

لذلك، سعت الدول إلى تبني إجراءات وأساليب جديدة لإدارة المخاطر وتجنب تكرار الأزمات المصرفية، تم تطبيق الحوكمة المصرفية كآلية عمل جديدة، نظراً لمزاياها العديدة في تحسين الأداء والحد من المخاطر الائتمانية، وتعزيز الرقابة الداخلية في البنوك، وضمان الامتثال لمعايير الإفصاح والشفافية، مما يساهم في تحقيق إدارة جيدة للبنوك.

إشكالية الدراسة: على ضوء ما سبق تمحورت مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

كيف يمكن بناء نموذج هيكلي يقيس أثر تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية (مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة، مبدأ الإفصاح والشفافية، المراجعة الداخلية) في> الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك محل الدراسة؟

من أجل معالجة وتحليل هذه المشكلة وبغية الوصول إلى فهم واضح لها، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف يمكن تحديد التوليفة المثلى من فقرات الاستبيان لكل من متغير تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية وبين متغير الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك محل الدراسة؟
- هل توجد علاقة بين متغير الحوكمة المصرفية وبين متغير الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك محل الدراسة؟
- ما أثر تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة في الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك محل الدراسة؟
- ما أثر تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك محل الدراسة؟
- ما أثر تطبيق مبدأ المراجعة الداخلية في الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك محل الدراسة؟

فرضيات الدراسة: للإجابة عن الأسئلة المطروحة السابقة ومن ثم الإجابة على مشكلة الدراسة تمت صياغة الفرضيات التالية:

– يعطي استخدام طريقة النماذج الهيكلية (التحليل العاملي الاستكشافي والتوكيدي) التوليفة المناسبة من النسب المالية ذات الارتباطات المتوقعة الممكن دمجها في عوامل تشكل في جوهرها مؤشرات يمكن الاعتماد عليها في عملية الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك محل الدراسة؛

– توجد علاقة طردية بين متغير الحوكمة المصرفية وبين متغير الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك محل الدراسة؛

– يوجد أثر وعلاقة طردية بين مؤشر مسؤوليات مجلس الإدارة ومؤشر الحد من المخاطر الائتمانية ذات دلالة احصائية عند مستوى 5% في البنوك محل الدراسة؛

– يوجد أثر وعلاقة طردية بين مؤشر الإفصاح والشفافية ومؤشر الحد من المخاطر الائتمانية ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة 5% في البنوك محل الدراسة؛

– يوجد علاقة طردية بين مؤشر المراجعة الداخلية ومؤشر الحد من المخاطر الائتمانية ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة 5% في البنوك محل الدراسة.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها دليل علمي لبيان مدى تأثير تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية على البنوك التجارية، ومدى مساهمتها في الحد من المخاطر الائتمانية المصرفية.

أهداف الدراسة: تم وضع المجموعة من الأهداف التي تسعى من خلال هذه الدراسة إلى الوصول اليها:

– التعرف على الحوكمة المصرفية ودورها في الحد من المخاطر الائتمانية؛

– التعرف على مبادئ الحوكمة المصرفية والأطراف الفاعلة فيها؛

– معرفة دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي.

منهج الدراسة: في إطار هذا البحث ومن أجل معالجة إشكالية موضوع الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وهو المنهج الأكثر استخداما وشيوعا في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وقد تم الاعتماد على الأداة البحثية التالية: توزيع الاستبيان على عينة من الموظفين في البنوك محل الدراسة بولاية برج بوعريريج حيث تم استخدام البيانات والأدوات الاحصائية المتمثلة في البرنامج الاحصائي Spss و Amos.

حدود الدراسة:

✓ – **الحدود الموضوعية:** الحوكمة المصرفية متغير مستقل أما المتغير التابع هو الحد من المخاطر الائتمانية المصرفية؛

– **الحدود الزمنية:** امتدت المدة الزمنية للدراسة الحالية من 20 فيفري 2024 إلى 10 ماي 2024؛

- **الحدود المكانية:** جاءت الحدود المكانية في الإطار المكاني الذي سيتم فيه القيام بالدراسة والمتمثل في مجموعة من البنوك لولاية برج بوعريريج وهي كل بنك الجزائر الخارجي وبنك الجزائر والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وبنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك التنمية المحلية، والبنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري.

- **الحدود البشرية:** الإطارات العاملة في البنوك محل الدراسة.

أسباب اختيار الموضوع: هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي وما هو موضوعي نوجزها فيما يلي:

- ارتباط الموضوع ارتباطا وثيقا بالتخصص المدروس؛

- الميل الشخصي للبحث والاطلاع في مثل هذه المواضيع والشعور بقيمة وأهمية الموضوع.

صعوبات الدراسة:

- كثرة المادة العلمية وصعوبة التحكم فيها؛

- نقص وعي ودراية موظفي البنوك بمفهوم الحوكمة المصرفية.

هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول يتضمن الإطار النظري للموضوع، حيث قسم إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول مفاهيم العامة حول الأداء المصرفي، أما المبحث الثاني الحوكمة الصرفية ومبادئها، أما المبحث الثالث: الدراسات السابقة وبالنسبة للفصل الثاني الفصل الثاني فتطرقنا إلى الدراسة التطبيقية، حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول تم فيه تقديم تطبيق الحوكمة في البنوك الجزائرية، أما المبحث الثاني فقد تطرقنا إلى الأساليب والأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة، أما المبحث الثالث تم فيه تقديم استخدام التحليل العاملي الاستكشافي والتوكيدي في استخراج عوامل الدراسة الخاصة بالبنوك محل الدراسة.

الفصل الأول:

الإطار النظري للدراسة

تمهيد:

تشكل البنوك جزءًا حيويًا من النظام المالي، حيث يرتبط استقرار هذا النظام بشكل كبير بمدى استقرار القطاع المصرفي، وقد أسهمت عوامل متعددة في زعزعة استقرار النظام المصرفي، من بينها عولمة الأسواق المالية وظهور الابتكارات المالية التي أضعفت الأدوات التقليدية في تحقيق الاستقرار. كما تُعتبر الحوكمة من الأدوات الحديثة الأساسية التي تهدف إلى الحفاظ على استقرار النظام المالي بشكل عام والمصرفي بشكل خاص.

ازدادت أهمية الحوكمة في العديد من الاقتصادات المتقدمة والنامية خلال العقود الماضية، خاصة بعد الأزمات المالية والاقتصادية التي شهدتها دول شرق آسيا، روسيا، وأمريكا اللاتينية في تسعينيات القرن العشرين، بالإضافة إلى الأزمات المالية التي عانت منها البنوك الكبرى في الولايات المتحدة عام 2012. أرجع المحللون هذه الأزمات إلى افتقار هذه البنوك لقواعد حوكمة فعالة، إضافة إلى السلوكيات السلبية للعاملين فيها.

من خلال ما سبق سيتم التطرق في هذا الفصل إلى ما يلي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للحوكمة المصرفية؛

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للمخاطر الائتمانية؛

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للحوكمة المصرفية

تعاظم الاهتمام بمفهوم الحوكمة في العديد من الاقتصاديات وخاصة عقب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية السابقة، مما دفع العديد من المحللين والاقتصاديين والخبراء إلى إبراز أهمية الحوكمة على العديد من النواحي الاقتصادية من أجل حماية الشركات والبنوك خاصة من أي مخاطر قد تتعرض إليها.

المطلب الأول: ماهية الحوكمة المصرفية

إن حوكمة المؤسسات قد نجحت في جذب قدر كبير من الاهتمام بسبب أهميتها للأداء الاقتصادي للمؤسسات والاقتصاد ككل إلا أنه على الرغم من هذه الأهمية لم يلقى مفهوم الحوكمة القدر الكافي من الاهتمام في الدراسات الحديثة، ويعد ذلك غريبا في ظل الإدراك الواضح لأهمية دور الحوكمة في المصارف في إحكام الرقابة على مختلف المؤسسات.

أولا- تعريف الحوكمة المصرفية

إن وجود نظام مصرفي سليم يعد أحد الركائز المهمة والأساسية لسلامة عمل المؤسسات، إذ يوفر القطاع المصرفي الائتمان والسيولة لعمل المؤسسة ونموها، كما أن القطاع المصرفي السليم هو أحد أهم الركائز التي تساهم في بناء الإطار المؤسسي لحوكمة الشركات، ومنه تظهر أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي، وإن مفهوم حوكمة المصارف في معناه العام لا يخرج عن مفهوم حوكمة الشركات، حتى أن بعضهم يذهب إلى اعتماد حاكمية الشركات للمنظمات المصرفية، أ وحاكمية الشركات في القطاع المصرفي.[1]

الحوكمة المصرفية هي أساليب مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك من شأنها أن تؤثر في تحديد الأهداف ومراعاة حقوق حملة الأسهم وحماية حقوق المودعين، والفاعلين الداخليين، بالإضافة إلى علاقة هؤلاء بالفاعلين الخارجيين والتي تحدد من خلال الإطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية، كما يتسع مفهوم الحوكمة ليشمل دور العامة وهم جميع الفاعلين الذين من شأنهم التأثير على أحكام الرقابة على اداء المصرف.[2]

لقد عرفت لجنة بازل للرقابة المصرفية لحوكمة البنوك على أنها: "الطريقة التي تدار بها أعمال وشؤون البنك من قبل إدارته العليا، لما في ذلك كيفية قيامه بما يلي[3]:

- وضع استراتيجية البنك وأهدافه؛

---

[1] إخلاص باقر النجار، **دور حوكمة المصارف في الإصلاح المالي و معالجة الأزمات**، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، ص08.

[2] منتدى تطوير الحكم الجيد في المصارف العربية وفق المعايير والممارسات الدولية، من الموقع:

www.uabonline/org/uabweb/conference/2004/jordan

[3] سدرة أنيسة، **حوكمة البنوك في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة 2008**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسيات الاقتصادية، العدد4، 2013، ص81.

- تحديد احتمال تعرض البنك إلى المخاطر؛
- إنجاز عمليات البنك اليومية؛
- حماية مصالح المودعين، وتلبية التزامات المساهمين مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح أصحاب المصلحة الأخرين؛
- مواءمة أنشطة البنك مع التوقعات التي سيعمل بطريقة آمنة وسليمة لإنجازها، مع السلامة والامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها.

نستنتج من التعاريف السابقة أن الحوكمة المصرفية: "هي عبارة عن الطريقة الصحيحة والإدارة الرشيدة في إدارة شؤون البنك وهذا من أجل حماية البنك من أي مخاطر قد يتعرض إليها وحماية مصالح المودعين، والدور الجيد الذي يؤديه مجلس الإدارة والإدارة العليا التي تحدد وتدقق في أهداف البنك من أجل حمايته".

ثانيا- مزايا الحوكمة المصرفية

تحقق الحوكمة العديد من المزايا المرتبطة بالأداء المصرفي والمحافظة على أمواله وموجوداته مما يعزز فيه الاستقرار المالي ومن ثم الاستقرار الاقتصادي وبالتالي فإن للحوكمة مزايا أهمها:[1]

تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجهها المصارف ومن ثم الدول.

- رفع مستوى الأداء للمصارف ومن ثم التقدم والنم والاقتصادي والتنمية للدولة؛
- جذب الاستثمارات الاجنبية وتشجيع رأس المال المحلي على الاستثمار في المشروعات الوطنية وضمان تدفق الأموال المحلية والدولية؛
- الشفافية والدقة والوضوح والنزاهة في القوائم المالية مما يزيد من اعتماد المستثمرين عليها لاتخاذ القرار؛
- حماية المستثمرين بصفة عامة سواء كانوا صغار المستثمرين أو كبار المستثمرين وسواء كانوا أقلية أم أغلبية وتعظيم عائدهم مع مراعاة مصالح المجتمع؛

- ضمان وجود هياكل إدارية يمكن معها محاسبة إدارة المصارف أمام مساهميها مع ضمان وجود رقابة مستقلة على المحاسبين والمراجعين للوصول إلى قوائم مالية على أسس محاسبية صحيحة؛
- تعظيم قيمة أسهم المصرف وتدعيم التنافسية في أسواق المال العالمية؛
- تجنب انزلاق المصارف في مشاكل مالية ومحاسبية بما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط المصارف العاملة بالاقتصاد؛

[1] عبد الرزاق بن الزاوي، إيمان نعمون، **إرساء مبادئ الحوكمة في شركات التأمين التعاوني**، ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 6-7ماي 2012، ص09.

- الحصول على مجلس إدارة قوي يستطيع اختيار مؤهلين قادرين على تحقيق وتنفيذ أنشطة المصرف في إطار القوانين واللوائح الحاكمة وبطريقة أخلاقية.

ثالثا- أهمية الحوكمة في البنوك

تعتبر الحوكمة أحد أكثر العناصر أهمية للوصول لنظام مصرف جيد وفعال، فعلى الرغم من أن الدراسات لم تثبت علاقة واضحة بين جودة الحوكمة ومؤشرات أداء المصارف "مثل الربحية"، إلا أنه الثابت وجود علاقة عكسية واضحة بين جودة الحوكمة وحالات تعثر المصارف، كما أن الالتزام بمعايير الحوكمة الجيدة من المتطلبات الأساسية لتحقيق الأهداف التالية[1]:

- الحفاظ على الجهاز المصرفي والمحافظة عليها؛
- تعزيز ثقة الجمهور في النظام المصرفي والمحافظة عليها؛
- حماية حقوق المودعين والمساهمين؛
- تنمية الاستثمار وتشجيع تدفقه وبالتالي تنمية المدخرات والأرباح؛
- إنشاء أنظمة فعالة في إدارة مخاطر الجهاز المصرفي.

وتزداد أهمية الحوكمة في البنوك مقارنة بالمصارف الأخرى نظرا لطبيعتها الخاصة حيث أن إفلاس المصارف لا يؤثر فقط على الأطراف ذوي العلاقة بين العملاء ومودعين ومقرضين، ولكن يؤثر أيضا على استقرار المصارف الأخرى من خلال مختلف العلاقات الموجودة بينهما[2].

ومنه نجد أهمية كبيرة في تطبيق الحوكمة في الجهاز المصرفي وهناك مجموعة من العناصر الأساسية التي يجب توفرها لدعم تطبيق سليم للحوكمة داخل الجهاز المصرفي سوف نعرضها في ما يلي[3]:

- وضع أهداف استراتيجية ومجموعة القيم والمبادئ التي تكون معلومة لكل العاملين في المؤسسة المصرفية؛
- وضع وتنفيذ سياسات واضحة للمسؤولية في البنك؛
- ضمان كفاءة أعضاء مجلس الإدارة وإدراكهم للدور المنوط بهم في عملية الحوكمة، وعدم خضوعهم لأي تأثيرات سواء داخلية أو خارجية؛
- ضمان توفر مراقبة ملائمة بواسطة الإدارة العليا؛

[1] دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين، ص09.

[2] علي شمالي، **الحوكمة في المصارف- دراسات متقدمة في المصارف التجارية**، قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة تشرين، سوريا، 2017، ص12.

[3] مريم هاني، **نحو تفعيل دور الحوكمة المصرفية في التقليل من الفساد في القطاع المصرفي الجزائري**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد04، ديسمبر2016، ص225.

- الاستفادة الفعلية من العمل الذي يقوم به المراجعون الداخليون والخارجيون في إدراك أهمية الوظيفة الرقابية التي يقومون لها؛
- ضمان توافق نظام الحوافز مع أنظمة الصرف وأهدافه واستراتيجيته والبيئة المحيطة؛
- مراعاة الشفافية عند تطبيق الحوكمة؛
- دور السلطات الرقابية.

الشكل رقم 01: مدى استفادة البنوك من تطبيق الحوكمة

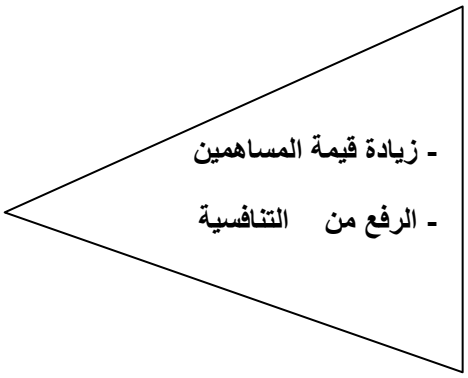

- ❖ الفعالية المالية والتشغيلية المثلى
- ❖ تحسين عملية دخول رأس المال الخارجي
- ❖ تحسين تقييم البنك وتخفيض تكلفة رأس المال
- ❖ بناء وتحسين سمعة البنك

المصدر: sebastian molineus ,international and MENA wide trends and developments in bank and corporate governance ,the institue of banking-IFC corporate governance for banks in Saudi Arabia forum ,Riyadh,22-23may 2007,p : 06

المطلب الثاني: مبادئ الحوكمة المصرفية

أصدرت لجنة بازل تقريرا حول دور الحوكمة في مصارف عام 1999 ثم أصدرت نسخة معدلة عن هذا التقرير عام 2005 وفي عام 2006 أصدرت لجنة بازل نسخة معدلة عن تقريرها السابق واهم ما جاء في هذه النسخة المبادئ الآتية "مبادئ الحوكمة في المصارف"[1]:

– **المبدأ الأول:** يجب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين تماما لمراكزهم وان يكونوا على دراية تامة بالحوكمة وبالقدرة على إدارة العمل بالبنك، ويكون أعضاء مجلس الإدارة مسؤولين بشكل تام عن أداء البنك وسلامة موقفه المالي وعن صياغة استراتيجية العمل بالبنك وسياسة المخاطر وتجنب تضارب المصالح.

– **المبدأ الثاني:** يجب أن يوافق ويراقب مجلس الإدارة على الأهداف الاستراتيجية للبنك وقيم ومعايير العمل أخذا في الاعتبار مصالح حملة الأسهم والمودعين وأن تكون هذه القيم سارية في البنك، كما يجب أن يتأكد مجلس الإدارة من أن الإدارة التنفيذية تطبق السياسات الاستراتيجية للبنك وتمنع الأنشطة والعلاقات والمواقف التي تضعف الحوكمة وأهمها تعارض المصالح.

[1] د.محمد زيدان، " **أهمية إرساء و تعزيز مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي بالإشارة إلى البنوك الجزائرية** "، مجلة علوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، العدد9، 2009، ص 17–19.

المبدأ الثالث: يجب على مجلس الإدارة أن يضع حدودا واضحة للمسؤوليات والمحاسبة في البنك لأنفسهم وللإدارة العليا والمديرين وللعاملين وان يضع هيكل إداري يشجع على المحاسبة ويحدد المسؤوليات.

– **المبدأ الرابع:** يجب أن يتأكد مجلس من وجود مبادئ ومفاهيم للإدارة التنفيذية تتوافق مع سياسة المجلس وأن يمتلك المسؤولين بالبنك المهارات الضرورية لإدارة أعمال البنك وان تتم الأنشطة البنك وفقا للسياسات والنظم التي وضعها مجلس الإدارة وفقا لنظام فعال للرقابة الداخلية.

– **المبدأ الخامس:** يجب على مجلس الإدارة أن يقر باستقلال مراقبي الحسابات وبوظائف الرقابة الداخلية باعتبارها جوهرية لحوكمة المصارف وبغرض تحقيق عدد من وظائف الرقابة بغرض اختبار وتأكيد المعلومات التي يتم الحصول عليها من الإدارة عن عمليات وأداء البنك، الإدارة العليا للبنك يجب أن تقر بأهمية وظائف المراجعة والرقابة الفعالة الداخلية والخارجية لسلامة البنك في الآجل الطويل.

– **المبدأ السادس:** يجب أن يتأكد مجلس الإدارة من أي سياسات الأجور والمكافآت تتناسب مع ثقافة وأهداف استراتيجية البنك في الآجل الطويل وان ترتبط حوافز الإدارة العليا والمديرين التنفيذيين بأهداف البنك في الآجل الطويل.

– **المبدأ السابع:** يجب التمتع البنك بالشفافية وهذا للحوكمة الفعالة والسليمة.

– **المبدأ الثامن:** يجب أن يتفهم أعضاء المجلس والإدارة العليا هيكل عمليات البنك والبيئة التشريعية التي يعمل من إطارها.

المطلب الثالث: الفاعلين الأساسيين في الحوكمة المصرفية

تجدر الإشارة إلى أن هناك مجموعتين فاعلتين في تطبيق الحوكمة المصرفية تتمثل في:

الشكل رقم 02: الفاعلين الأساسيين في نظام الحوكمة المصرفية

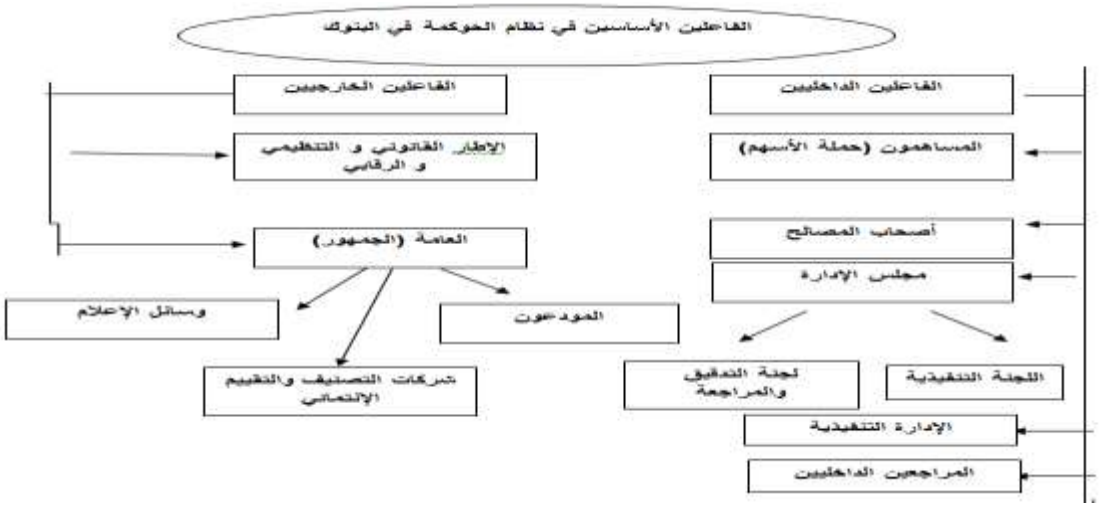

المصدر: خنتوش حنان، **دور الحوكمة المصرفية في تقليل المخاطر وتحقيق الفعالية الأداء للبنوك التجارية –دراسة حالة الجزائر–**، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم التسيير، جامعة أم البواقي، تخصص مالية وبنوك، 2016، ص12.

أولا- الأدوار والمسؤوليات الخاصة بالفاعلين الداخليين

يتمثل الفاعلون الداخليون للحوكمة البنكية في الأطراف الآتي ذكرهم[1]:

1. **المساهمون (حملة الأسهم):** يلعب المساهمون دورا هاما في مراقبة أداء البنوك كونهم يوفرون رأس المال الضروري ويملكون **سلطة** قوية فلهم صلاحية تعيين أ وفصل مجلس الإدارة كما أنه لا يمكن إتمام بعض الصفقات إلا بموافقتهم.
2. **أصحاب المصالح:** هم الأطراف الذين لهم علاقة بالبنك وليس أن يكونوا من حملة الأسهم مثل المودعين، عملاء البنك، العمال والموظفين داخل البنك، الموردين، المساهمين الحاليين والمتوقعين، المستثمرين ومؤسسات المجتمع المدني بصفة عامة، ومن اهتماماتهم ازدهار البنك لأن ذلك يحقق لهم مصالحهم.
3. **مجلس الإدارة:** يترأس مجلس الإدارة رئيس يتم انتخابه من طرف أعضاء هذا المجلس الذي عليه أداء بعض المهام التي تمكن من تفعيل نظام الحوكمة داخل البنك، منها وضع الاستراتيجيات وتوجيه الإدارة العليا، وضع سياسات التشغيل، تحمل المسؤولية، التأكد من السلامة موقف البنك.

ويقوم المجلس بتكوين لجان لمساعدته على التأكد من سلامة إدارة البنك ومن بين هذه اللجان الأكثر تواجد في كل البنوك تقريبا هي:

أ. **اللجنة التنفيذية:** يترأسها الرئيس التنفيذي وأعضائها من كبار المديرين في البنك، مهمتها الأساسية تتمثل في التعامل مع المواضيع ذات الأثر الفعال في استراتيجية البنك وليس لها أي تدخل في اختصاص أي لجنة أخرى.

ب. **لجنة التدقيق والمراجعة:** هي لجنة مستقلة مهمتها الرئيسية تتمثل في المشاركة في إعداد التقارير المالية وعملية المراجعة الداخلية والتأكد من الالتزام بتطبيق القوانين واللوائح وهي تعمل بشكل أساسي مع المراقبين والمشرفين.

ج. **إضافة إلى لجان أخرى:** متخصصة تشكلها بعض البنوك مثل لجنة الأجور والمكافآت، لجنة التعيينات، لجنة إدارة المخاطر.....الخ.

4. **الإدارة التنفيذية:** يترأسها المدير التنفيذي الذي تتمثل مهمته في التعاون مع فريق الإدارة في إدارة النشاطات، والعمليات اليومية للبنك بالطريقة التي تتماشى مع السياسات الموضوعة من مجلس الإدارة

[1] خنتوش حنان، مرجع سابق، ص14-15.

5. **المراجعين الداخليين:** لهم دور هام جدا في تقييم عملية إدارة المخاطر عن طريق قيامهم بكشف ومنع حالات الغش والتزوير وضمانهم لنزاهة ودقة التقارير المالية.

ثانيا- الأدوار والمسؤوليات الخاصة بالفاعلين الخارجيين

يمكن تقسيم الأطراف الخارجيين الذين لهم دور فعال في نظام الحوكمة في البنوك إلى قسمين رئيسيين:

1. **الإطار القانوني والتنظيمي والرقابي:** يعتبر الإطار القانوني عنصرا جد هام وحيوي داخل البنك، بالإضافة إلى الدور الرقابي للبنك المركزي والذي يحول الإطار العام له من السيطرة المطلقة إلى العمل على تشجيع إتباع السلوك الصحيح، إضافة إلى تغير دور الجهة الرقابية من التحكم في توجيه الائتمان إلى ضمان سلامة الجهاز البنكي، من أجل هذا قامت لجنة بازل للإشراف والرقابة البنكية من خلال اتفاقيتها بوضع مجموعة من الضوابط المحكمة فيما يتعلق بكفاية رأس المال، تركز القروض، إقراض الأطراف ذات الصلة والأطراف ذات العلاقة بالبنك(أصحاب المصالح)، تكوين المخصصات، تحصيل المدفوعات المستحقة، الإجراءات الخاصة بإعادة جدولة الديون، متطلبات السيولة والاحتياطي وإضافة لما سبق تطبيق الأساليب المتطورة للمراقبة المكتبية والميدانية.
2. **دور العامة الجمهور:** لهم دور فعال في تطبيق الحوكمة لأن على المتعاملين في السوق تحمل ما عليهم من مسؤوليات فيما يتعلق بالقرارات الخاصة باستثماراتهم، وحتى يستطيعوا فعل ذلك هم بحاجة لتوفر كل من الشفافية والإفصاح في كل المعلومات المالية وتقارير التحليل المالي، ويمكن تقسيمهم إلى:

أ. **المودعين:** دورهم الأساسي يتمثل في الرقابة على أداء الجهاز البنكي وفي قدرتهم غلى سحب مدخراتهم في حالة إذا رأوا البنك أصبح يجازف بتحمل المخاطر كبيرة.

ب. **شركات التصنيف والتقييم الائتماني:** هي مؤسسات تساعد على دعم الالتزام في السوق تقوم بالتأكد من توفر المعلومات الضرورية لصغار المستثمرين الأمر الذي يزيد من درجة الشفافية في المعلومات ودعم حماية المتعاملين في السوق.

ج. **وسائل الإعلام:** تساعد على نشر المعلومات اللازمة ورفع كفاءة العنصر البشري ومراعاة مصالح الفاعلين الآخرين في السوق إضافة إلى تأثيرهم على رأس المال وذلك لقيامها بممارسة ضغوطات على البنك تجبره على ذلك.

المطلب الرابع: أبعاد ومحددات الحوكمة المصرفية

أولا- أبعاد الحوكمة المصرفية

للحوكمة في الشركة أبعاد مختلفة تنصهر في بوتقة واحدة مع الدعائم الأساسية في كل شركة أو مؤسسة ولا تنحصر في بعد واحد هو الربح أو الخسارة وإنما هو ثلاثي الأبعاد تتمثل في:[1]

1. **البعد الاقتصادي أو الاستثماري:** والذي يتضمن السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي، ودرجة المنافسة في السوق وتوفر نظام المعلومات المالية والمعلومات غير المالية ويتضمن هذا البعد:

أ. **الإفصاح المالي:** ويشمل التقارير السنوية، السياسات المحاسبية المتبعة، تقارير الانجاز ومقاييس الانجاز؛

ب. **الرقابة الداخلية:** ويشمل التدقيق الداخلي، لجان التدقيق، إدارة المخاطر، الموازنة التقديرية، تدريب الموظفين.

2. **البعد الاجتماعي والقانوني:** الذي يشير إلى طبيعة العلاقة التعاقدية والتي تحدد حقوق وواجبات حملة الأسهم وأصحاب المصالح المختلفة من ناحية، والمديرين من ناحية أخرى.

أ. **الهيكل التنظيمي:** ويشمل تحديد الواجبات، وتوزيع المسؤوليات؛

ب. **السلوك الأخلاقي:** ويشمل التحكم بقيم المؤسسة أخلاقياتها وبمستوى عال من السلوك.

ج. **ثالثا: البعد البيئي:** العمل على حماية البيئة من أثر إنتاج السلعة أو بيعها أو تقديم الخدمة.

ثانيا- محددات الحوكمة المصرفية

هناك اتفاق على ان التطبيق الجيد للحوكمة من عدمه يتوقف على مدى توافر و مستوى جودة مجموعتين من المحددات.[2]

1.المحددات الداخلية: وتشير الى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الادارة والمديرين التنفيذين، والتي يؤدي توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بن مصالح هذه الاطراف وتؤدي الحوكمة في النهاية إلى:

- زيادة الثقة في الاقتصاد القومي؛
- تعميق دور سوق المال؛
- زيادة قدرته على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار؛

---

[1] الكوزاني عائشة، يوسفي صفية، " **دور الحوكمة في إعداد الموازنة العامة للدولة الجزائر-دراسة حالة لمقتصدي المؤسسات التربوية بولاية أدرار**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ،شعبة علوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي وحوكمة، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2015، ص13.

[2] فيصل محمد أحمد الكندري، **الأزمة المالية والعالمية وانعكاساتها على القطاع الاستثماري**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2010، ص 154، 155.

- الحفاظ على حقوق الأقلية أو صغار المستثمرين؛

وتشجع الحوكمة على نمو القطاع الخاص ودعم قدراته التنافسية وتساعد المشروعات في الحصول على التمويل وتوليد الارباح وخلق فرص العمل.

2. **المحددات الخارجية:** وتشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة والذي يشمل على:

- القوانين التي تنظم وتضمن كفاءة الأسواق مثل قوانين سوق المال والشركات وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس، إضافة الى درجة تنافسية السلع وعناصر الانتاج.
- كفاءة القطاع المالي (البنوك وسوق المال في توفير التمويل اللازم للمشروعات)؛
- فعالية وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية (هيئة سوق المال و البورصة في إحكام الرقابة على الشركات.

وهناك بعض المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة ومنها:

- الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق مثل المراجعين والمحاسبين المحامين والشركات العاملة في سوق الأوراق المالية وغيرها، بالإضافة الى المؤسسات الخاصة للمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والمراجعة والتصنيف الائتماني والاستشارات المالية والاستثمارية، وترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة والتي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للمخاطر الائتمانية

على تعدد تعاريف مخاطر الائتمان، فإنها تتفق على أن الخطر ملازم للعمل البنكي وبخاصة الوظيفة الائتمانية، إلا أن حدته وقوة تأثيره تختلف من بنك لآخر حسب القدرة على التنبؤ به، الاستعدادات له "الإجراءات الوقائية"، وأساليب مواجهته في الوقت اللازم والمناسب لذلك.[1]

المطلب الأول: تعريف المخاطر الائتمانية

يعرف الخطر الائتماني على أنه: " احتمال خسارة النقود عندما لا يتم دفع القروض، وينجز عنه مشكلات لإدارة البنك. ويرجع فشل البنوك في هذا الجانب إلى وجود القروض السيئة، التي قد تنجم عن تسهيلات منحتها لمتعاملين لا تعرف عنهم إلا القليل، أ ولجهلها حقيقة رأس مال أولئك المقترضين".[2]

كما يشير خطر القرض أو الخطر الائتماني إلى عجز المتعاقد معه (العميل المقترض) عن سداد الأصول المقترضة، ما يعني للبنك خسارة جزء من رأس المال (الديون غير المسترجعة) والعائد (الفائدة المرتقبة على تلك الديون)، خسارة تعد معتبرة بالنسبة لذات العميل في حالة عدم وقوع ذلك العجز، ويطلق عليه كذلك التوقيع، [3] وتتعدد أوجه تعرض البنك لهذا الخطر حسب:

- نوعية القرض الممنوح؛
- مدة القرض: فالقروض القصيرة تكون احتمالية الخطر فيها أقل من القروض طويلة الأجل؛
- طبيعة الضمانات المقدمة على القروض الممنوحة؛

وعليه فالمخاطر الائتمانية هي ترجمة لخسارة محتملة، ناجمة عن عدم قدرة العميل المقترض على سداد أصل المبلغ المقرض، من طرف البنك وفوائده عند الآجال المحددة لذلك وفق اتفاقية القرض.

المطلب الثاني: أسباب المخاطر الائتمانية

تبقى دائما المخاطر الائتمانية محتملة وأسباب ذلك هي متعددة، والتي يمكن تقسيمها كالآتي:[4]

1. المخاطر العامة: تتمثل في المخاطر الناجمة عن عوامل خارجية يصعب التحكم فيها كالوضعية السياسية والاقتصادية للبلد الذي يمارس فيه المقترض نشاطه أو ما يعرف بخطر البلد، بالإضافة إلى العوامل الطبيعية.

---

[1] إيهاب نظمي صابر وآخرون، **قضايا اقتصادية وإدارية معاصرة مطلع القرن 21 (التحديات، الفرص)**، الآفاق، الجزء الأول، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص468.

[2] صالح طاهر زرقان، **التحليل المالي وأثره في المخاطر الائتمانية– دراسة تطبيقية على عينة من البنوك الأردنية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العراق، العدد23، 2010، ص14.

[3] Sylvie de coussergues, **gestion de la banque du diagnostic à la stratégie**, 3 édition, dunod, Paris, 2002, PP 99-100.

[4] حورية قبايلي، **إدارة المخاطر الائتمانية**، مجلة دفاتر اقتصادية، 2014، العدد 08، ص154–174.

2.المخاطر المهنية: وهي المخاطر المرتبطة بالتطورات الخاصة والتي يمكن أن تؤثر في نشاط قطاع اقتصادي معين، كالتطورات التكنولوجية ومدى تأثيرها على شروط ونوعية وتكاليف الإنتاج، والتي تهدد المنظمات التي لا تخضع للتحديث المستمر بالزوال من السوق.

3.المخاطر الخاصة والمرتبطة بالمقترض: وه والخطر الأكثر انتشارا وتكررا والصعب للتحكم فيه، نظرا لأسبابه المتعددة والكثيرة والتي تؤدي إلى عدم التسديد، ويمكن تقسيمه إلى عدة مخاطر.

أ. **الخطر المالي:** يتعلق أساسا بمدى قدرة المنظمة على الوفاء بتسديد ديونها في الآجال المتفق عليها؛

ب. **مخاطر الإدارة:** وهي المخاطر المرتبطة بنوعية الإدارة، ويقصد بها خبرة وكفاءة مسيري المنظمة المقترضة وأنماط السياسات التي تتبعها في مجالات التسعير وتوزيع الأرباح؛

ج. **الخطر القانوني:** وهو يتعلق أساسا بالوضعية القانونية للمنظمة ونوعية نشاطها الذي تمارسه، ومدى علاقتها بالمساهمين.

المطلب الثالث: أنواع المخاطر الائتمانية

يعتبر الخطر الائتماني خطرا تدريجيا، لذا يمكن تصنيفه وفق درجات تلك المخاطرة، استنادا إلى وضعية العميل المدين على النحو التالي:

1. **خطر التجميد:** هو الخطر الذي يجد البنك بموجبه جزءا من أمواله مجمدة لدى الغير تبعا التواريخ استحقاقاتها، ووضعياتها المختلفة، ومثل ذلك عدم استيفاء استغلال اعتماد مفتوح لأحد العملاء بأكمله، وطالما كان هذا النوع من الإقراض استخداما لأحد موارد البنك والتي تكلفة تسديد فوائد لأصحابها، ففي مثل هذه الحالة يقع البنك في وضعية تجميد لأمواله، علاوة على أن ذلك القرص عادة ما يكون غير قابل لإعادة خصمه لواحد من الأسباب التالية:[1]

- موضوع القرض، أو العرض من القرض ذاته؛
- نقص ملف طلب القرض؛
- تأخر في تسديد الفرض عن أجاله المحددة.

كما يعرف خطر التجميد من زاوية عده سيولة الطرف المقترض على أنه الخطر المترتب عن عدم سداد المدين لديونه في أجال استحقاقها بسبب العجز المؤقت في خزينته فهو الخطر الذي ينجم عنه تحقق عملية انتمائية رديئة نتيجة عدم سداد العميل لالتزاماته في الوقت المحدد حسب الجدول الزمني المتفق عليه، فينشأ عنه

[1] عبد الحق بوعتروس، **الوجيز في البنوك التجارية– عمليات وتقنيات وتطبيقات**، قسنطينة – الجزائر، 2000، ص49.

ما يعرف بخطر الفشل في المطابقة بين السحوبات النقدية للمودعين وتسديدات الطرف المقترض، وما يزيد الأمر خطورة أن لا تكون عملة الإقراض وعملة الإبداع واحدة.[1]

2. خطر العجز عن السداد: يعتبر هذا الخطر أسوء مخاطر الإقراض الناجم عن حالة إعسار أو إفلاس محقق للعميل، ويمكن تعريف العجز عن السداد على أنه تفويت التزام بالدفع، خرق اتفاق ما الدخول في إجراء قانوني، العمر الاقتصادي عن السداد، ويتم الإعلان عن العجز عن الدفع عندما لا يتحقق تسديد مبالغ مجدولة في مواعيدها لفترة أقل من ثلاثة أشهر بعد حلول أجال الاستحقاق، وخرق اتفاق ما مثل نسبة مالية خاضعة الحدود عليا أو دنيا عبارة عن عجز علي عن السداد ما يقود في غالب الأحيان إلى التفاوض الذي قد يفضي إلى الإفلاس الفعلي للمقترض في حال امتناع البنك عن تقديم أي تنازلات.[2]

وهو يرتبط بعدم كفاية مصادر العميل الذاتية وناتج دورة الأصول السداد أصل القرض وفوائده، وليس كما في الحالة سالفة الذكر العجز المؤقت للمدين الأقل خطورة ففي هذه الحالة تكون التكلفة التي يتحملها البنك مضاعفة أصل القرض وفوائده من جهة، وتكاليف الإبداعات والوفاء بها عند أجالها من جهة ثانية.

ويمكن إيضاح الخسارة في ضوء العجز عن السداد، وفق الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (03): الخسارة في ضوء العجز عن السداد

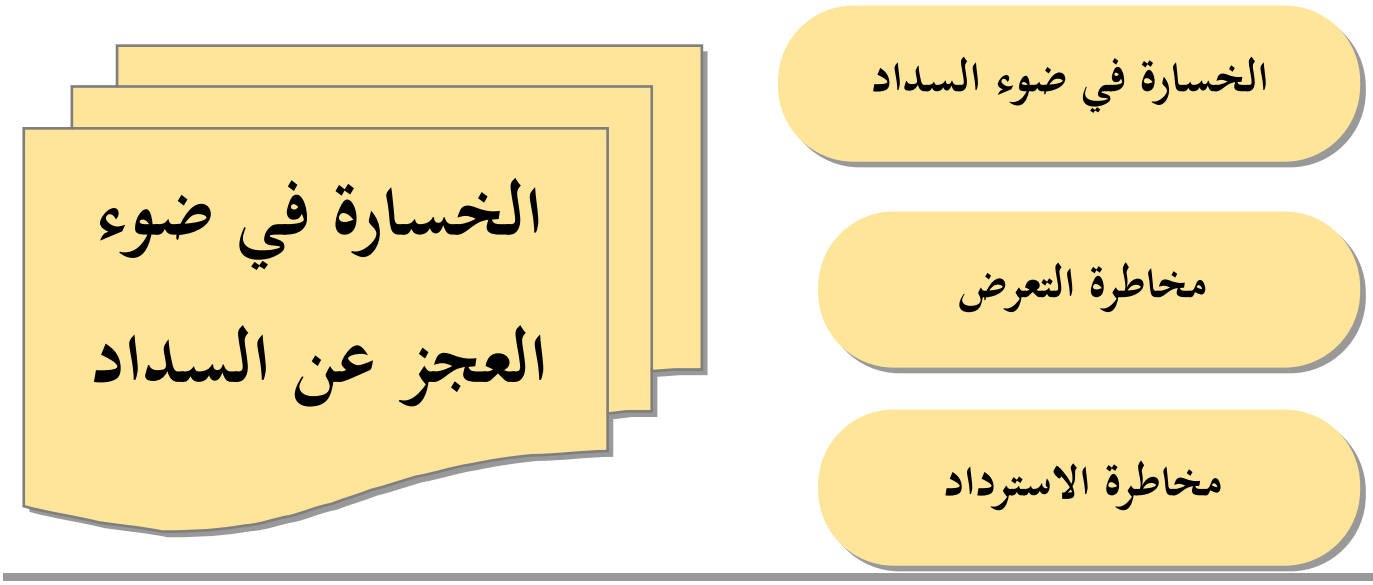

المصدر: طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر – أفراد، إدارات، الشركات، بنوك–**، الدار الجامعية، الإسكندرية – مصر، 2007، ص244.

[1] عبد العزيز شرابي، مهدي بلوطار، **محاولة توقع خطر القرض بطريقة سكورينق**، حالة فرع بنك التنمية الريفية، قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، العدد2، 2004، ص192.

[2] طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر (أفراد، إدارات، الشركات، بنوك)**، الدار الجامعية، الإسكندرية – مصر، 2007، ص244-245.

أ. **فبالنسبة لمخاطر التعرض:** تتولد من عدم التأكد السائد من المبالغ المستقبلية المعرضة للمخاطرة، والتعرض هو المبلغ المعرض للمخاطرة في خضم العجز عن السداد، دون أخذ الاستردادات بعين الاعتبار.

ب. **أما بالنسبة لمخاطرة الاسترداد:** فالاستردادات في حالة العجز عن السداد غير ممكنة التنبؤ، وهي متوقفة على نوعية العجز ذاته. وعوامل عدة كطبيعة الضمانات المقدمة من الطرف المقترض السياق الموجود وقت العجز عن السداد، وتتمثل الخسارة في هذه الحالة في المبلغ المعرض الخسارة منقوصا منه الاستردادات.

3.خطر عدم ملاءة المدين: تختلف هذه الحالة عن التوقف عن الدفع، حيث أنه في هذه الأخيرة يبقى المدين قادرا على تسديد ديونه بتصفية أصوله المملوكة، فهو غير معمر، كما يمكن أن يكون المدين معسرا دون أن يكون في حالة توقف عن الدفع، إذ بإمكانه التسديد الحالي في الأجل القصير)، لكن قيمة أصوله لا تسمح بالتسديد في الأجلين المتوسط والبعيد، أي أن هذا الخطر على درجة أعلى، حيث تكون ديون المدين أكثر من أصوله مع احتمال تعرضه للتصفية مشروعه، هذا مالا يسمح بتغطية قيمة تلك الديون.[1]

4.مخاطر أخرى:

أ. **تركيز الائتماني:** يعني مخاطر الكثافة المصرفية للعميل، أو التركيز في منطقة جغرافية معينة، أي توجيه حجم كبير من المبالغ المقرضة إلى عميل واحد أو منطقة جغرافية بذاتها، أو التوسع في منح الائتمان إلى قطاع معين، مع غياب الدقة ونقص المعلومات في تحديد الجدارة الائتمانية الجهة المقترضة.

ويتم قياس مثل هذه المخاطرة من خلال:[2]

نسبة تركيز القروض إلى الودائع – القروض المركزة / الودائع

وهي النسبة التي الدين مدى اعتماد البنك في توجيه قروضه إلى قطاع معين أو صناعة محددة، ما يعرضه إلى مخاطر جراء انخفاض أسعار ذاك القطاع أو تدهور تلك الصناعة.

ب.**تآكل الضمانات:** تتمثل بالأساس في تراجع قيمة الضمانات بحسب طبيعتها، والتي ينبغي على البنك المتابعة المستمرة لها، وتحديدا النقاط التالية:

- العقارات التقييم الدوري السنوي من أكثر من جهة؛
- الأوراق التجارية كفاية المودع منها وجودة المدينين؛

[1] منال منصور، **تأمين الائتمان–حالة المصارف وشركات التأمين في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر 2006، ص22.

[2] دريد كمال آل الشيب، **إدارة البنوك المعاصرة**، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2012، ص242.

- التنازلات تغطيتها للمديونية حسب الموافقة الائتمانية، والأداء الجيد للعملاء وملاءة جهات الإسناد.

ج. **عدم تماثل المعلومات:** عدم تماثل المعلومات سمة سوق الائتمان إلا في حدود ما يوفره المقترض من الوثائق المحاسبية والمقابلات الشخصية، وبالنسبة للأنظمة المصرفية التي يتميز سعر الفائدة بها بالتحديد عند مستوى معين ولا يمكن إدماج الخطر المرتقب في سعر الفائدة، يصبح قرار رفض منح الائتمان النتيجة العامة للمشاريع التي تنطوي على مخاطرة، والتي لا يغطيها السعر المقدس والضمانات[1]، فتتأثر مردودية الوظيفة الإقراضية للبنك ومنه كفاءته التمويلية.

د. **مخاطر قانونية:** تتعلق بالأساس بالوضعية القانونية للمشروع الذي يقوم البنك بتمويله، إذ يجب عليه مراعاة جملة المعطيات المرتبطة بالشكل القانوني، القانون الأساسي مدى حرية وسلطة المسيرين، خاصة ما تعلق بإبرام عقد القرض البيع، رهن الممتلكات.

كما يمكن تعريف المخاطر القانونية على أنها تلك المخاطر التي يتعرض لها البنك جزاء، نقص أو قصور في مستنداته ما يجعلها غير مقبولة قانونيا، وقد يحدث هذا القصور سهوا عند قبول مستندات كضمانات من العملاء والتي يتضح لاحقا أنها غير مقبولة على مستوى المحاكم.[2]

ومن المخاطر القانونية محتملة الوقوع:[3]

- المخاطر الناجمة عن أخطاء في العقود، المستندات، أو التوثيق؛
- المخاطر الناجمة عن عدم فعالية النظام القضائي في بلد ما أو فساده؛
- المخاطر المرتبطة بتأخر بعض الإجراءات القانونية في مواعيدها اللازمة.

وكذا المخاطر التشريعية والتنظيمية التي يعرى خطر القرض فيها إلى الاتفاقيات ذات الطابع المالي واتفاقيات التأمين، والتي لم تحدد معظم الدول القوانين التي تنظمها بدقة، ما ينجم عنه إشكالات في حالة النزاعات.

---

[1] ياسين العايب، **إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية– دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة – الجزائر، 2011، ص279.

[2] محمد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة البنوك**، الطبعة الأولى، دار المناهج، عمان الأردن، 2006، ص 67.

[3] فتيحة حبشي، **إدارة المخاطر المالية في البنوك**، الملتقى الوطني حول المخاطر في المؤسسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، الجزائر 21 اكتوبر 2012، ص7.

المطلب الرابع: دور مقررات بازل (1، 2، 3) في إدارة المخاطر الائتمانية

مع انتشار أزمة الديون الخاصة بالدول النامية وزيادة الأزمات المالية وخاصة في القطاع المصرفي في الدول الصناعية الكبرى، كان لابد من وجود جهة تسمح بالحد من هذه الإشكالية ومحاولة النهوض بالنشاط البنكي ومشاكله ومن خلال وضع قواعد وقوانين تضمن السلامة والمنافسة العادلة بين البنوك على المستوى العالمي، جاءت لجنة بازل لتمنح لها هذه الصلاحية كهيئة مسئولة عن الرقابة البنكية.

وتعتبر اللجنة احد اللجان التي تم تشكيلها من طرف بنك التسويات الدولية وكانت مكلفة بضمان استقرار وسلامة النظام البنكي وحماية البنوك، وكان ذلك في سنة 1974، وبعدها قامت اللجنة بإصدار مجموعة من الاتفاقيات، فكانت البداية باتفاقية بازل الأولى حول كفاية أرس المال والتي جاءت كرد فعل على الأزمة التي مست القطاع البنكي بسبب تفاقم أزمة المديونية في 1988 ثم تلتها تعديلات في 1996 أهمها إدخال المخاطر السوقية، وفي 2003 تم إصدار الاتفاقية الثانية والتي أكدت على ضرورة تقوية أرس المال والحث على الإفصاح المالي لزيادة الشفافية وانضباط الأسواق، غير أن الأزمة المالية العالمية في 2007 والتي جاءت مع بداية تطبيق بازل 2 والتي أثبتت فشل وضعف البنوك في مواجهة الأزمة خاصة مع إفلاس العديد من البنوك وهو ما أدى بدول 27 لعقد اجتماع للخروج بحلول كانت أهمها اتفاقية بازل 3 لدعم استقرار البنوك وزيادة صلابة أرس المال.

أولا- تسيير المخاطر الائتمانية وفق بازل

ركزت اتفاقية بازل لأولى على المخاطر الائتمانية بالدرجة الأولى وبدرجة أقل مخاطر البلد ولم تأخذ بعين الاعتبار باقي المخاطر الأخرى كسعر الصرف ومخاطر سعر الفائدة، وهذا بسب الأوضاع الاقتصادية في تلك الفترة التي كانت وراءها المديونية وحجم القروض المتعثرة للكثير من الدول وأدت بالبنوك للإفلاس.

وقامت لجنة بازل بتقسيم الدول وتصنيفها إلى مجموعتين الأولى التي تحتوي على الدول ذات مخاطر أقل والتي توضع لها ترجيحات منخفضة وهذا بسبب مركزها الائتماني الجيد أما باقي الدول فتم وضعها في المجموعة الثانية والتي تصنيفها الائتماني يكون أعلى من دول المجموعة الأولى وتم التقسيم كما يلي:[1]

- المجموعة الأولى:

- الدول التي لها العضوية الكاملة في منظمة التعاون الدولي للاقتصاد والتنمية (OCDE)؛
- مجموعة دول التي لها ترتيبات اقتراضية خاصة من صندوق النقد الدولي، والتي تم إضافة شرط سنة 1994 وهو استبعاد أي دولة لمدة خمس سنوات إذا أقامت بإعادة جدولة الدين العام الخارجي.

[1] طلال عباسي، **إدارة المخاطر الائتمانية من منظور لجنة بازل الدولية**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مخبر العلوم والبحوث والدراسات الاقتصادية، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس، 2021، ص02.

– **المجموعة الثانية:** وتضم باقي دول العالم والتي لم يتم إدراجها في المجموعة الأولى، والتي سوف تكون نسبة ترجيح الأصول الصادرة منها مرتفعة نوعا ما وهو ما يعكس درجة المخاطر المرتفعة نوعا ما وتدني التصنيف الائتماني لتلك الدول.

1. وضع أوزان ترجيحية للأصول داخل وخارج الميزانية: وضعت اتفاقية بازل أوازن مختلفة للأصول وهو ما يسمح بحساب وقياس كفاءة أرس المال بأكثر دقة، بحكم أنها تضع أوازن ترجيحية لمختلف الأصول على أساس الجهة المصدرة لتلك الأصول من جهة ونوعية تلك الأصول من جهة أخرى، وهو كذلك ما يسمح للبنوك بتوظيف مواردها في أصول ذات مخاطر متدنية نسبيا، وعكس ذلك فلا يوجد مانع من التوجه لباقي الأصول بشرط احترام الترجيح والأوزان التي وضعتها الاتفاقية وعددها 5 أوازن هي (0%، 10 % ، 20 % ،50 % ثم 100 %)، كما تركت حرية لسلطات المحلية لتحديد بعض الأوزان كما أن إعطاء وزن لأصل ما فهدا لا يعني انه أصل مشكوك فيه وإنما هو أسلوب ترجيحي للتفرقة بين الأصول حسب درجة الخطر لتكوين المخصصات اللازمة.

كما حددت لجنة بازل كذلك معاملات تحويل الالتزامات العرضية من أجل تسهيل تحويل الأصول خارج الميزانية إلى أصول داخل الميزانية من خلال استخدام الوزن التدريجي والتي يخالف من أصل إلى أخر (0%، 20 % ،50 % ثم 100 %).

2.وضع نسبة موحدة لكفاية لرأس المال: أقرت الاتفاقية انه يتعين على كافة البنوك العاملة التزام بأن تصل نسبة أرس مالها إلى مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطرة الائتمانية إلى8% كحد أدنى وأوصت اللجنة من خلاله على تطبيق هذه النسبة اعتبارا من نهاية عام 1992 ، ليتمّ ذلك التطبيق بشكل تدريجي خلال ثلاث سنوات بدءا من 1990.

وعرفت باسم نسبة ك وك ratio Cooke، وعلى ضوء ما سبق فان معدل كفاية أرس المال حسب اتفاقية بازل الأولى والتي تم إصدارها في 1988 يحسب بالصيغة التالية:

$$RatioCooke = \frac{\text{إجمالي رأس المال}}{\text{الاصول مرجحة بأوزان المخاطر}} \geq 8\ \%$$

حيث أن:

- ✓ **رأس المال الإجمالي**= أرس المال الأساسي + أرس المال التكميلي حيث:
- ✓ **رأس المال الأساسي** : يشمل: حقوق المساهمين + الاحتياطيات المعلنة والاحتياطيات العامّة والقانونية + الأرباح غير الموزّعة أو المحتجزة (–) القيم المعنوية + الاستثمار في الشركات التابعة.

- ✓ **أرس المال التكميلي** : يشمل احتياطيات غير معلنة + احتياطيات إعادة تقييم الأصول + مخصصات لمواجهة مخاطر عامة أو خسائر القروض + الإقارض متوسّط وطويل الأجل من المساهمين أو من غيرهم القروض المساندة + الأدوات الرأسمالية الأخرى التي تجمع بين خصائص حقوق المساهمين والقروض مع العلم أنه:
- ✓ يخصم ما نسبته 55 % من احتياطيات إعادة تقييم الأصول لإمكانية تذبذب قيمتها؛
- ✓ مخصصات المخاطر، لا تتعدى 25.1% من الأصول والالتزامات العرضية الخطرة المرجحة؛
- ✓ القروض المساندة وهي التي تزيد فترة استحقاقها عن 05 سنوات يشترط أن لا تزيد قيمتها عن 50 % من أرس المال الأساسي؛
- ✓ يحذف من أرس المال الأساسي ما يلي: شهرة البنك إذا تضمنتها الأصول، الاستثمار في رؤوس أموال البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، الاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال البنوك.

- الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة = تبويب الأصول إلى مجموعات × أوازن المخاطرة المخصصة لها والتي تم الإشارة لها في الجدولين

ثانيا– تسيير المخاطر الائتمانية وفق بازل2

في خضم انتشار أزمات الدول الناشئة، وفي ظل التطور التكنولوجي واستمرار الأزمات خاصة أزمة الانترنت سنة 2000 قامت اللجنة بدارسة أسباب الأزمات البنكية في الكثير من الدول واتضح أن أهم الأسباب التي أدت إلى الأزمات المصرفية هي عدم إدارة البنوك للمخاطر المصرفية التي تتعرض لها وضعف الرقابة الداخلية والخارجية وهو ما ركزت عليه اللجنة عند إصدارها للاتفاقية II، بحيث تم الأخذ بعين الاعتبار نقائص وعيوب الاتفاقية الأولى وتم تعديل نسبة كفاية أرس المال والتي أصبحت تسمى نسبة McDonough وهو رئيس اللجنة آنذاك بدل من كوك.

1.تاريخ الإصدار: كان التاريخ النهائي لبداية تطبيق بازل الثانية هو نهاية 2006 و بداية 2007 وهذا بعد جملة من التعديلات على الوثيقة الرسمية مابين 1999 ونوفمبر 2005 ، قبل أن تصدر اللجنة نسخة كاملة من إطار بازل II في 4 جويلية 2006 . [1]

2.أساليب قياس المخاطر الائتمانية وفق بازل:

أ. **الأسلوب الموحد أو المعياري (النمطي):** وهي طريقة مقترحة لكل البنوك يتم من خلالها تقييم مخاطر الائتمان بناءً على تقييمات خارجية تقوم بها وكالات التصنيف الائتماني المتخصصة في هذا المجال، بحيث

[1] طلال عباسي، **إدارة المخاطر الائتمانية من منظور لجنة بازل الدولية**، مرجع سابق، ص 4.

يجب أن تكون متطلبات تقييم الائتمان معتمدة من قبل السلطات الرقابية المحلية وقد قسمت لجنة بازل هذه التصنيفات إلى ستة فئات وأعطت لكل فئة وزن مخاطرة احسب فئة التصنيف للدول والمصارف والشركات.

جدول رقم (01): أساليب قياس المخاطر الائتمانية وفق بازل

نوع المخاطر	أسلوب القياس	المحتوى
المخاطر الائتمانية	1. الأسلوب المعياري الموحد.	تقييم المخاطر بناءً على تقييمات خارجية تقوم بها وكالات التصنيف الائتماني المتخصصة
	2. التصنيف الداخلي IRB.	الاعتماد على تصنيفات تضعها الجهات الرقابية
	3. IRB المتقدّم	الاعتماد على تصنيفات يضعها البنك بنفسه

المصدر: طلال عباسي، نفس المرجع، ص4.

جدول رقم (02): التصنيفات الخارجية المختلفة للأسلوب النمطي المعياري

التصنيف التعرض		AAA إلى AA−	A+ إلى A−	BBB+ إلى BBB−	BB+ إلى BB−	B+ إلى B−	أدنى من B−	غير مصنف
الحكومات والبنوك المركزية		%0	%20	%50	100 %	%100	%150	%100
المؤسسات العمومية		تقدر أوزان مخاطر على القطاع العام طبقا للخيار1 أو الخيار2، وعندما يستخدم الخيار2 لا يجوز تطبيق المعالجة التفضيلية على الحقوق قصيرة الأجل						
بنوك التنمية الدولية		تعالج وفق الخيار 2 ودون تطبيق المعالجة التفضيلية على الحقوق قصيرة الأجل، إذ يطبق عليها ترجيح 0% لبنوك التنمية التي تتمتع بتصنيف مرتفع						
البنوك	الخيار 1	20 %	50 %	100 %	100 %	100 %	150 %	% 100
	الخيار 2	20 %	50 %	50 %	100 %	100 %	150 %	% 50
	الخيار 3	20 %	20 %	20 %	50 %	% 50	150 %	% 20
المؤسسات التي تتعامل بالأوراق المالية		تعالج مثلما تعالج المطلوبات على البنوك بشرط أن تكون خاضعة لرقابة متطلبات كفاية رأس المال، وخلاف ذلك فإنها تعالج بنفس طريقة الشركات						
الشركات		20 %	50 %	100 %	100 %	150 %	150 %	% 100
قروض التجزئة		حددت اللجنة وزن ترجيحي يقدر بـ 75% بشروط معينة						

قروض مضمونة بعقارات سكنية	حددت اللجنة وزن الترجيح 35% لكل العقارات المضمونة بالكامل برهن عقاري سواء كان مسكن المقترض يشغله أو مؤجرا، وقد يطلب من البنوك رفع وزن الترجيح إلى مستوى مناسب لدرء أو استيعاب الديون المتعثرة في هذه الفئة
قروض مضمونة	100%؛ باستثناء الأسواق المتقدمة بالنظر إلى كفاءة تسيير مثل هذه الأصول
بعقارات تجارية	ويسمح بتخفيض الترجيح إلى 50% إذا كان العقار المرهون مرتفع، وفي حالة تجاوز بعض الشروط يفرض عليه تطبيق الوزن 100%.
قروض مضى موعد استحقاقها.	150%إ ذا كان حجم المخصص أقل من 20% من رصيد الدين القائم ،و100% إذا كانت المخصصات ما بين 20% إلى 50% من رصيد الدين القائم و هو وزن 50% للديون ذات مخصصات فوق 50 من قيمه القرض القائم
أصول أخرى	ترجح الأصول الأخرى بوزن 001%.

المصدر: صادق مدحت، **أدوات وتقنيات بنكية**، دار غريب للنشر، القاهرة، مصر، 2001، ص127.

ب. أسلوب التصنيف الداخلي IRB: يستند هذا المدخل على التصنيفات الداخلية التي يضعها البنك التقييم المراكز الائتمانية لزبائن البنك، ويمكن أن ينفذ التصنيف الداخلي بالطريقتين الآتيتين:

– **المنهج الأساسي:** تتطلب هذه الطريقة من البنوك استخدام تقييماتها الداخلية لاحتمال الفشل الخاص بعملائها (PD) لعملائها لتحديد متطلبات أرس المال والبيانات الأخرى اللازمة لحساب خسائر مخاطر الائتمان في حالة التعرض للخسارة المتوقعة) (LGD) والتعرض المتوقع في حالة الإخفاق (EAD) والاستحقاق (M)من قبل السلطات الرقابية، ولا يمكن اعتماد هذه الطريقة إلا في الحالات التالية:

- إتمام سنة من استخدام نماذج حساب PD؛
- تاريخ عامين من البيانات الافتراضية مثلا 2006–2008 على مدى 5 سنوات؛
- يتم إجراء تحقق من جانب السلطات الرقابية على أن الجزء الحاسم الذي لا يزال يتعين تحديده من المبالغ الغير مسددة.

– **المنهج المتقدم:** الذي يقوم على نفس المنهجية المطبقة في المنهج الأساسي، باستثناء أن البنك يستخدم تصنيفات مخاطر الائتمان الداخلية الخاصة به لتحديد المتطلبات من الأموال الخاصة به، ومن أجل الأخذ بهذا الأسلوب يجب:

- سنوات من استخدام النماذج لحساب PD و LGD و EAD و M ؛
- 7 سنوات تاريخية PD و LGD و EAD و M)الفتقر من 1999 إلى 2005(؛
- مصادقة السلطات الرقابية على أن الجزء الحاسم)الذي لا يازل يتعين تحديده(من المبالغ الغير مسددة.

ويوضح الجدول التالي الفرق بين أسلوب التصنيف الداخلي الأساسي وأسلوب التصنيف المتقدم:

جدول رقم (03): الفرق بين أسلوب التصنيف الداخلي الأساسي والمتقدم

	الأساسي	المتقدم
احتمال الإخفاق PD	يعتمد على تقديرات البنك	يعتمد على تقديرات البنك
الخسارة عند الإخفاقLGD	لجنة بازل تحدد القيم	يعتمد على تقديرات البنك
التعرض عند الإخفاقEAD	لجنة بازل تحدد القيم	يعتمد على تقديرات البنك
أجل الاستحقاق المتبقي M	يعتمد على تقديرات البنك	اللجنة تحدد القيم أو تقديرات البنك إذا سمحت السلطات الوطنية بذلك.

المصدر: شيماء مهدي، إبراهيم محمد سالم، **أساليب قياس لجنة بازل 2 لمخاطر الائتمان وعلاقتها بأداء البنوك التجارية المصرية**، المجلد 20، العدد الرابع، أكتوبر 2019، ص168.

فمن خلال الجدول يتبين أن الفرق الجوهري بين الأسلوبين هو قيام البنك بالاعتماد على تقديراته الداخلية في الأسلوب المتقدم وهذا طبعا ارجع للخبرة التي يكتسبها من خلال تبني الأسلوب الأساسي لعدة سنوات.

ثالثا– تسيير المخاطر الائتمانية وفق بازل3

مع انتشار نطاق الأزمة العالمية والتي كانت البنوك الأمريكية هي منطلقها ثم مست مختلف دول العالم بحكم الترابط المالي وكذا انهيار كبرى البنوك والمؤسسات المالية التي لها ارتباطات في الأسواق العالمية والتي هي من نوع Too big to fail و Too connected to fail والذين توسعوا في عملية منح القروض العقارية من نوع Subprimes والتمادي في عملية التوريق واعادة التوريق واخارج الأصول عن الميزانية لتبين أن معدل كفاية أرس المال في إطاره القانوني السليم، وكذا قيام وكالات التصنيف الائتماني بمنح تنقيط عالي للأصول المورقة أعلى بكثير من قيمتها لتضمن بيع الأصول وهذا في إطار مصالح شخصية بين المصدرين لتلك الأوراق وشركات التنقيط. كل هذه النقاط عجلت باشتداد حدة الأزمة وانعكاساتها على مختلف الأنظمة المالية والبنكية وهو ما دفع بلجنة بازل لإعادة النظر في معايير الاتفاقية السابقة التي أثبتت قصو رها خاصة بعد إفلاس العديد البنوك التي مستها الأزمة على غرار بنك "ليمان بارذرز ."

فأزمة 2008 شكلت أكبر اختبار لمقررات لجنة بازل الثانية، حيث أنها كشفت عن ضعف البنوك في مواجهة الصدمات والأزمات المالية في ظل عدم كفاية أرس مالها وكذلك ضعف الرقابة والإشراف الفعال في إدارة المخاطر بمعنى آخر ضعف الدعامتين الأولى والثانية وفي هذا الإطار أصدرت اللجنة اتفاقيتها الثالثة بهدف تعزيز الصلابة والسلامة المالية للبنوك من خلال استحداث حزمة من الإصلاحات مست الدعامتين 1 و2 من خلال:[1]

[1] طلال عباسي، **إدارة المخاطر الائتمانية من منظور لجنة بازل الدولية**، مرجع سابق، ص07-08.

- رفع مستوى الحد الأدنى لشريحة الأولى من أرس المال ليصل إلى 6 % من بينها 5.4 % حقوق ملكية؛
- الحد الأدنى لمعدل الكفاية المالية سيكون 5.10%؛
- وكذلك إضافة هامش للتقلبات الدورية وهامش للأمان مخصص لتقلبات البيئة الكلية لنشاط البنوك ويزيد من قدارتها على امتصاص الصدمات في حالة حدوث صدمة شديدة.

كما استحدثت اللجنة معدل الرافعة المالية لتقييد النشاط الائتماني للبنوك، والجديد في الاتفاقية هو إصدار معياران للسيولة قصيرة وطويلة الأجل من أجل التقليل من تأثير انخفاض السيولة في أوقات الاضطراب والأزمات وقياس قدرة البنوك على مجابهة الضغوط التي تنشأ في حالة الأزمات المالية.

وهذا من أجل تغطية نقائص بازل 2 وتضمنت هذه الدعامة كل ما يخص إدارة الحوكمة وادارة المخاطر على نطاق البنك، بما في ذلك المخاطر خارج الميزانية وأنشطة التوريق، واختبار الضغط وكل ما يتعلق بدور السلطات الإشرافية في هذا المجال.

فيما يخص الجانب الثاني أو الدعامة الثانية من الاتفاقية والمتعلقة بالإشراف الفعال، قامت اللجنة بالاعتماد على اختبارات الضغط كأحد التقنيات المستعملة في الإشراف الفعال وإدارة المخاطر وهذا بعدما تم استخدامها منذ سنوات من قبل صندوق النقد الدولي والذي جعلها بعد ذلك أحد المحاور الأساسية لبرنامج تقييم القطاع المالي والذي يتضمن أيضا مبادئ الرقابة الفعالة وكذا مؤشرات الصلابة المالية ISF.

وتعرف اختبارات الضغط على أنها: " تقنية تساعد السلطات الإشرافية على تقييم النظام المالي ومدى صلابة البنوك في مواجهة الصدمات وتشمل سيناريوهات تمس الملاءة والسيولة ".

وتعتبر أحد أدوات والآليات الرقابية والتي تم الإشارة لها في المبدأ التاسع من مبادئ الرقابة الفعالة لبازل سنة 2012 والتي تدخل في إطار تعزيز الدعامة الثانية كما تم الإشارة إليها في المبادئ 23، 22، 21، 19 والتي تتعلق أساسا بالمخاطر الأساسية والتي تأكد على ضرورة استخدام اختبارات الضغط وسيناريوهاتها في إدارة المخاطر وتحليل حساسية البنوك اتجاه الخسائر. وهي نوعان:

– **اختبارات تحليل الحساسية:** يتم بموجب هذه الاختبارات تقييم أثر تطبيق تغير غير عادي في متغير واحد من المتغيرات مع بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة دون تغيير على الموقف المالي للمصرف.

– **اختبارات تحليل السيناريوهات:** ويستند أساسا تحليل السيناريوهات إلى أن تكون الأحداث أما أحداثا تاريخية آو أحداث افتراضية وذلك من خلال قياس الآثار التراكمية للحركات العكسية لعدد من عوامل المخاطر على المركز المالي للمصرف.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

من أجل اعداد دراستنا هاته على الوجه الصحيح ومحاولة جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات ومحاولة معرفة تفاصيل التفاصيل عن موضوع دور الحكومة المصرفية للحد من المخاطر الائتمانية تطرقنا إلى بعض الدراسات السابقة التي كان لها نفس الموضوع واختلفت هذه الأخيرة بين دراسات عربية وأخرى انجليزية وهذا ما سنعرضه من خلال المطالب التالي.

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

أولا: الدكتور آيت عكاش سمير ومعمري نرجس

بعنوان" **واقع تطبيق الحوكمة في النظام المصرفي الجزائري من خلال الالتزام بمتطلبات لجنة بازل،** مقال في مجلة الاقتصاديات المالية البنكية و إدارة الأعمال، تخصص علوم اقتصادية وعلوم تسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الدراسية 2018/2017:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم الحوكمة المصرفية ومحددات الحوكمة المصرفية وأهميتها وأهدافها، إلى جانب توضيح توصيات لجنة بازل بشأن الحوكمة في المؤسسات البنكية.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- ضعف الإشراف والرقابة من طرف بنك الجزائر مهد لظهور فضائح البنوك الخاصة وفي مقدمتها بنك الخليفة والبنك الصناعي التجاري الجزائري نجاح تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي لا يكون بوضع المبادئ فقط ولكن بجدية تطبيقها بشكل سليم وهذا يعتمد على البنك المركزي ورقابته من جهة وعلى جدية البنك المعني وإدارته من جهة أخرى؛
- يعد تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك وفقا لمبادئ لجنة بازل أمرا ضروريا لإيجاد نظام رقابي محكم وموحد يمكن أن يساهم في تحسين أداء البنك من خلال عملية تحسين إدارة المخاطر بتحديده للجهات وتوزيعه للمسؤوليات والصلاحيات بين مختلف الأطراف المشاركة للحد من هذه المخاطر؛
- نجاح الحوكمة في البنوك يتطلب تطبيق قواعدها بشكل سليم وهذا يعتمد على رقابة البنك المركزي وإدارة البنك المعني؛
- الحوكمة المصرفية الجزائرية مازالت في مرحلتها الأولية.

ثانيا: دراسة معاريف محمد وآخرون

بعنوان" **الحوكمة ودورها في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك** "، مقال في مجلة التكامل الاقتصادي، تخصص علوم اقتصادية وعلوم تسيير، سنة 2019:

هدفت هذه الدراسة إلى:

- تحديد المنظور المفاهيمي العام للحوكمة في البنوك؛
- الوقوف على الأهم المفاهيم الخاصة بالمخاطر وإدارة المخاطر في البنوك؛
- إبراز وتوضيح دور الحوكمة في دعم ومساندة إدارة المخاطر بالوقوف على حوكمة المخاطر في البنوك.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- إلزامية الحوكمة في البنوك بين جميع الاطراف المساهمين الادارة التنفيذية، مجلس الإدارة وأصحاب المصلحة بمثابة ضمان لتماثل المعلومات، وتحقيق المساءلة والافصاح والشفافية، وكذا زيادة الثقة بينهم؛
- إدارة المخاطر المصرفية هي صمام أمام عمل البنوك، لذا يعتبر تسير المخاطر وتحليلها والتنبؤ بها أمرا في غاية الصعوبة في بيئة مصرفية معقدة الأمر الذي يستدعي الكثير من الشفافية في القوائم المالية للبنوك؛
- تعتبر آليات الحوكمة المتمثلة في لجنة التدقيق الداخلي والخارجي، وهيكل الملكية، والهيكل الاداري وكذا الالتزام باللوائح التشريعات بمثابة دعائم اساسية لإدارة المخاطر ما ينتج عنه حماية الحقوق جميع المساهمين والمودعين؛
- تعبر حوكمة المخاطر في البنوك محفزا لرفع معدلات الاستثمار من طرف المساهمين والمودعين من جهة، وزيادة رقابتهم على الأداء من جهة أخرى.

ثالثا: دراسة زناقي بشير، معاريف محمد

بعنوان" **أثر آليات الحوكمة على إدارة المخاطر المصرفية في البنوك** "، دراسة استطلاعية بفروع البنوك العمومية العاملة بولاية عين تموشنت (مجلة البديل الاقتصادي)، تخصص علوم اقتصادية وعلوم تسيير، سنة 2018:

هدفت هذه الدراسة إلى:

- محاولة تحديد أهم المفاهيم الخاصة بالحوكمة إدارة المخاطر المصرفية والعلاقة بينها؛
- إبراز دور آليات الحوكمة في دعم وتفعيل إدارة المخاطر المصرفية؛
- اختبار اثر آليات الحوكمة على إدارة المخاطر المصرفية في البنوك العمومية.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- وجود علاقة ارتباط قوية ومباشرة بين جميع آليات الحوكمة مجلس الإدارة التدقيق الداخلي التدقيق الخارجي سواء مجتمعة أو كل على حدى مع إدارة المخاطر المصرفية هذا ما ينعكس إيجابا على تحديد المخاطر وتحليلها والتنبؤ بها من خلال التأثير الايجابي عليها؛
- يلعب مجلس الإدارة دور جوهري في تعظيم قيمة البنوك من خلال دوره الإشرافي والرقابي، حيث أكدت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباط بين مجلس الإدارة وإدارة المخاطر المصرفية، هذا الارتباط عكسه التأثير الايجابي المجلس الإدارة على دعم وتفعيل إدارة المخاطر المصرفية؛
- يعتبر التدقيق الداخلي بمثابة نظام مستقل في مراجعة وتقييم جميع المخاطر وتحليلها، حيث لم يعد يقتصر دوره على الرقابة فقط بل تحول إلى نظام مبني على المخاطر هذا ما أكدته نتائج الدارسة بوجود اثر ايجابي للتدقيق الداخلي على إدارة المخاطر المصرفية؛
- يعمل التدقيق الخارجي على تحقيق الإفصاح عن المعلومات وتماثلها بين جميع أصحاب المصلحة وكذا تحقيق المساءلة، حيث بين النتائج وجود علاقة ارتباط بينه وبين إدارة المخاطر المصرفية هذا الارتباط يعكس الأثر الايجابي للتدقيق الخارجي على إدارة المخاطر المصرفية.

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

أولا: دراسة Carrillo, 2012, p 13.

بعنوان: "The impact of organization and governance on banking risks"

هدفت الدراسة إلى القاء الضوء على مدى تأثير التنظيم والحوكمة على المخاطر البنكية، حيث توصلت الدراسة إلى أن آليات الحوكمة تسمح بضمان ان مدراء البنوك يخدمون مصالح اصحاب المصلحة، حيث تبحث الاطروحة بيانات مخاطر البنوك في اطار التشريعات الجديدة بشان اللوائح المصرفية وحوكمة الشركات بحيث تم تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة لمدة 13 سنة، اذ تم دراسة تأثير قانون غرام – ليتشي – بيلي (GLBA) لسنة 1999.

واظهرت نتائج الدراسة إلى أن هيكل الملكية مع التنظيم لهم علاقة مباشرة بتحديد المخاطر البنكية حسب حجم البنك، وتوصلت كذلك إلى أن التحرير الذي عرفته الصناعة المصرفية قد تناقص بعد تطبيق قانون (GLBA) نظرا لتأثيره على المخاطر البنكية وتنويع الايرادات من خلال الانشطة الغير تقليدية.

ثانيا: دراسة دراسة:tsorhe, 2012, p65.

بعنوان "The impact of governance on the management of banking risks in Ghanaian commercial banks."

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر الحوكمة على إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية الغانية.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أنه ليس هناك فرق معنوي بين مجلس إدارة قوي أو ضعيف (حجم المجلس) في إدارة مخاطر كفاية راس المال ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة، كما أنه هناك أثر ذو دلالة احصائية للمودعين على إدارة السيولة فقط، في حين يظهر تأثير المساهمين على مخاطر الائتمان واجمالي الموجودات في البنوك عينة الدراسة لها تأثير على مخاطر راس المال ومخاطر الائتمان.

المطلب الثالث: أوجه الشبه والاختلاف بين دراستنا والدراسات السابقة

بعد تطرقنا إلى الدراسات السابقة العربية والأجنبية، سيتم في هذا المطلب تحديد أوجه الاختلاف والشبه لكل دراسة تطرقنا لها في المطلب السابق.

جدول رقم(04): أوجه الشبه والاختلاف بين دراستنا والدراسات السابقة.

الدراسة السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف	الاستنتاج
الدكتور آيت عكاش سمير ومعمري نرجس	نفس المتغير المستقل المستخدم (الحوكمة المصرفية)	– عدم استخدام عينة الدراسة – عدم استخدام البرامج الإحصائية في معالجة البيانات في الجانب	من خلال التطرق لأوجه الشبه نستنتج أن كلا الدراستين هدفت لمعرفة ماهية الحوكمة المصرفية ولجنة بازل، وهذه الدراسة اختلفت عن دراستنا بحيث أنها لم تعتمد على الجانب التطبيقي
دراسة معاريف محمد وآخرون	نفس المتغيرين المستخدمين (الحوكمة المصرفية والمخاطر الائتمانية)	– عدم استخدام عينة الدراسة – عدم استخدام البرامج الإحصائية في معالجة البيانات في الجانب	من خلال التطرق لأوجه الشبه نستنتج أن كلا الدراستين هدفت لمعرفة ماهية الحوكمة المصرفية والمخاطر الائتمانية، لم يعتمد على الجانب التطبيقي
دراسة زناقي بشير، معاريف محمد	نفس المتغير المستقل المستخدم (الحوكمة المصرفية)	اختلاف عينة الدراسة استخدام برامج إحصائي واحد (spss)	من خلال التطرق لأوجه التشابه والاختلاف نستنتج أن كلا الدراستين هدفت لمعرفة آليات الحوكمة من أجل ضمان الرقابة ودعم وتفعيل إدارة المخاطر المصرفية بشكل خاص بهدف الحد من المخاطر

المصدر: من إعداد الطالبين

خلاصة الفصل الأول:

تعتبر الحوكمة المصرفية عنصراً حيوياً في ضمان استقرار ونمو النظام المصرفي، حيث تهدف إلى تحقيق التوازن بين مصالح جميع الأطراف المعنية مثل المساهمين والمودعين والموظفين والمجتمع بشكل عام، حيث تعتمد فاعلية الحوكمة المصرفية على مجموعة من العناصر الأساسية، بما في ذلك تشكيل مجلس إدارة قوي ومستقل، ووضع سياسات وإجراءات فعالة لإدارة المخاطر المختلفة بما في ذلك المخاطر الائتمانية.

من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية، تتمكن البنوك من تعزيز الشفافية والنزاهة في جميع جوانب أعمالها، مما يسهم في بناء الثقة والاعتمادية لدى الجمهور والأطراف المعنية على سبيل المثال، يجب أن يكون مجلس الإدارة مسؤولاً عن وضع الاستراتيجيات والسياسات العامة للبنك، والتأكد من أن الإدارة التنفيذية تعمل وفقاً لهذه السياسات بشكل فعال ومسؤول.

كما تسعى الحوكمة المصرفية أيضاً إلى تحديد وإدارة المخاطر الائتمانية بفعالية، وذلك من خلال وضع آليات وإجراءات لتقييم جدارة الائتمان للعملاء، وتحديد الحدود الائتمانية المناسبة، وتنفيذ استراتيجيات للتعامل مع القروض الرديئة وإدارة الديون.

ومن خلال الامتثال لمعايير الحوكمة المصرفية، يمكن للبنوك تقليل المخاطر الائتمانية والحفاظ على استقرارها المالي، وهذا يعود بالفائدة للجميع من خلال تعزيز الثقة في النظام المصرفي وتعزيز الاستدامة الاقتصادية.

الفصل الثاني:

الإطار التطبيقي للدراسة

تمهيد:

بعد تطرقنا في الفصل الأول على مفاهيم أساسية حول الحوكمة المصرفية والاطار المفاهيمي للمخاطر الائتمانية اتضح لنا أن تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية يؤدي الى الحد من المخاطر الائتمانية.

خلال هذا الفصل سنقوم بإسقاط الجانب النظري لدراستنا على مجموعة من البنوك المتواجدة ببرج بوعريريج بهدف معرفة أثر تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية للحد من المخاطر الائتمانية.

وبناءا على ما سبقتم التطرق إلى النقاط التالية:

- **المبحث الأول:** تطبيق الحوكمة في البنوك الجزائرية؛
- **المبحث الثاني:** الأساليب والأدوات الاحصائية المستخدمة في الدراسة؛
- **المبحث الثالث:** استخدام التحليل العاملي الاستكشافي في استخدام عوامل الدراسة.

المبحث الأول: تطبيق الحوكمة المصرفية في البنوك الجزائرية

يؤدى تطبيق البنوك للحوكمة إلى نتائج إيجابية متعددة أهمها زيادة فرص التمويل وانخفاض تكلفة الاستثمار واستقرار سوق المال، والحد من الفساد، كما أن التزام البنوك بتطبيق معايير الحوكمة يسهم في تشجيعها للشركات التي تقترض منها بتطبيق هذه القواعد والتي من أهمها الإفصاح والشفافية والإدارة الرشيدة ويؤدى تطبيق الشركات المبادئ الحوكمة إلى انخفاض درجة المخاطر عند تعاملها مع البنوك والإقلال من التعثر.

المطلب الأول: دور السلطات في تفعيل مبادئ الحوكمة المصرفية في البنوك الجزائرية

أولا- المتطلبات الخارجية لتطبيق الحوكمة في البنوك الجزائرية

تتمثل المحددات الخارجية اللازم توفرها لتطبيق الحوكمة بالبنوك الجزائرية في توفر الإطار القانوني والتنظيمي، توفر الإطار الرقابي، صندوق تأمين الودائع المراجعة الخارجية ووسائل الإعلام وشركات التصنيف والتقييم الائتماني[1].

1.توفر الإطار القانوني والتنظيمي: يعد توفر إطار قانوني وتنظيمي للبنوك من أهم محددات تطبيق الحوكمة في البنوك، وبالنسبة للجزائر فإن القوانين المنظمة لإعمال البنوك تتمثل في:[2]

- القانون التجاري والتي تخضع لأحكامه بصفتها شركات؛
- قانون النقد والقرض والذي تخضع لأحكامه بصفتها مؤسسات نقدية إقراضية، يحتوي القانون التجاري الجزائري على خمسة كتب (التجارة، المحل التجاري، الإفلاس والتسوية القضائية ورد الاعتبار والتفليس وما عداه من جرائم الإفلاس، السندات التجارية الشركات التجارية)، أما الأبواب التي لها علاقة بالحوكمة في البنوك فهي الباب الثالث: التسوية القضائية ورد الاعتبار والتفليس وما عداه من جرائم الإفلاس والكتاب الخامس: الشركات التجارية.

لقد طبق المشرع الجزائري نظام الإفلاس على كل أشكال الشركات سواء كانت خاصة أو عامة، ومهما كان نوعها الذي قامت عليه، لذا فإن البنوك بصفتها شركات تخضع لأحكام هذا الباب سواء كانت بنوك خاصة أو بنوك عمومية.

---

[1] مليك محمودي، صباح زروخي، طاهر بعلة، **الحوكمة في البنوك الجزائرية بين متطلبات تطبيقها وواقع تبني مبادئها**، مجلة الحوكمة، المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، المجلد 02، العدد01، 2020، ص307.

[2] المرجع نفسه، ص308.

أما الكتاب الخامس من القانون التجاري الجزائري الذي يناقش القواعد والأحكام المتعلقة بتأسيس الشركات التجارية بأنواعها المختلفة (شركة المحاصة شركة المساهمة، شركتي التوصية بالأسهم والتوصية البسيطة، شركة التضامن والشركات ذات المسؤولية المحدودة، ومن بين أهم هذه الشركات هي شركات المساهمة والتي خصت بشيء من التفصيل تضمن التعريف بها، تحديد رأسمالها، عدد المساهمين وطريقة الاكتتاب في الأسهم، كما تطرق لإدارة الشركة المساهمة وتسييرها واحتوى هذا القسم على أهم القوانين المنظمة لعمل الأطراف الفاعلة في الشركة المساهمة والتي تلعب دور الأطراف الفاعلة الداخلية في حوكمة الشركات (مجلس الإدارة، مجلس المديرين مجلس المراقبة، جمعية المساهمين)

أ- مجلس الإدارة: يتولى إدارة الشركة المساهمة مجلس إدارة يتألف من ثلاث أعضاء على الأقل ومن اثني عشر عضو على الأكثر بحيث تنتخب الجمعية العامة التأسيسية أو الجمعية العامة العادية القائمين على الإدارة وتحدد مدة عضويتهم في القانون الأساسي دون أن يتجاوز ذلك ست سنوات."

ب- مجلس المديرين: يدير شركة المساهمة مجلس مديرين يتكون من ثلاثة إلى خمس أعضاء ويمارس مجلس المديرين وظائفه تحت رقابة مجلس المراقبين وقد تم تحديد كيفية تنصيب وعزل مجلس المديرين في المواد 645 و646 ويحدد عقد التعيين كيفية دفع اجر المديرين ومبلغ ذلك ويتمتع مجلس المديرين بالسلطات الواسعة للتصرف باسم الشركة في كل الظروف.

ج- مجلس المراقبة: تقع مهمة الرقابة الداخلية للشركة المساهمة على عاتق مجلس المراقبة ومن أهم الأحكام الصادرة والمنظمة لعمل هذا المجلس منها قيام مجلس المراقبة في أي وقت من السنة بإجراء الرقابة التي يراها ضرورية ويمكنه الاطلاع على الوثائق التي يراها ضرورية للقيام بمهمته، كما يقدم مجلس المديرين مرة كل ثلاث أشهر على الأقل وعند نهاية كل سنة مالية تقرير المجلس المراقبة حول تسييره كما نصت بعض المواد على تكوين مجلس المراقبة وكيفية تعيين أعضائه.

د- جمعيات المساهمين: نص القانون على صلاحياتها وكيفية اجتماعها في المواد 647 و676 كما نص القانون على أنه من واجب مجلس الإدارة ومجلس المديرين أن يبلغ المساهمين أو يضع تحت تصرفهم قبل ثلاثين يوما من انعقاد الجمعية العامة الوثائق الضرورية التي تمكنهم من إبداء الرأي عن دراية وإصدار قرار دقيق فيما يخص إدارة أعمال الشركة وسيرها، كما يجب على الشركة أن تبلغ المساهمين أو تضع تحت تصرفهم كل المعلومات المتعلقة بالشركة وأسماء القائمين بالإدارة والمديرين العامين، وكذلك يجب على مجلس الإدارة أو مجلس المديرين أن يبلغ المساهمين أو يضع تحت تصرفهم قبل ثلاثين يوما من انعقاد الجمعية العامة الوثائق الضرورية لتمكينهم من إبداء الرأي عن دراية وإصدار قرار دقيق فيما يخص إدارة أعمال الشركة 10، وبهذا فهو

يقر بحق المساهمين بالاطلاع على أوضاع الشركة لحماية مصالحهم وهو بذلك يأتي متوافقا مع ما نص عليه المبدأ الثاني من مبادئ حوكمة الشركات الصادر عن منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي والذي يتعلق بضرورة الحفاظ على حقوق جميع المساهمين، وحقهم في الاطلاع على البيانات الضرورية للشركة.

أما قانون النقد والقرض الذي يعتبر من أهم القوانين التي عرفتها الجزائر من بين العديد من القوانين التي كان الهدف منها تنظيم وإصلاح المنظومة المصرفية بدءا بإصلاح 1971 إلى إصلاح 1986 ثم إصلاح 1988 وصولا إلى قانون النقد والقرض الصادر في 14 أفريل 1990، والذي أصبح يشكل الإطار القانوني للنشاط المصرفي والذي يعكس بحق اعترافا بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام المصرفي حيث حمل في طياته أفكارا جديدة تتعلق بتنظيم النظام المصرفي وأدائه.

المطلب الثاني: النظام المصرفي والحوكمة

أولا- مفهوم الحوكمة في البنوك

عرف بنك التسويات الدولية الحوكمة في البنوك بأنها الأساليب التي تدار بها البنوك من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا، والتي تحدد كيفية وضع أهداف وإدارته وحماية مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح مع الالتزام بالعمل وفقا للقوانين والنظم السائدة وبما يحقق حماية مصالح المودعين. ويرى بعض الخبراء أن الحوكمة من المنظور المصرفي تعنى تطوير الهياكل الداخلية للبنوك بما يؤدى إلى تحقيق الشفافية في الأداء وتطوير مستوى الإدارة.[1]

أما لجنة بازل فإنها ترى أن الحوكمة من المنظور المصرفي تتضمن الطريقة التي تدار بها المؤسسات المصرفية بواسطة مجالس إدارتها والإدارة العليا، والتي من شأنها أن تؤثر في وضع أهداف البنك مع كيفية إدارة العمليات المصرفية بطريقة آمنة وسليمة، وفقا للقوانين السارية وبما يحمي مصالح المودعين وأصحاب المصالح.

ثانيا-أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي

تنعكس أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي في جملة من النقاط نوردها كما يلي:[2]

- أصبحت درجة التزام البنوك والشركات بتطبيق مبادئ الحوكمة أحد المعايير التي يضعها المستثمرون في اعتبارهم عند اتخاذ قرارات الاستثمار، خاصة في ظل النظام الاقتصادي العالمي الحالي الذي يتسم باشتداد

[1] هالة السعيد، **الحوكمة في البنك العامة**، منشورات المعهد المصرفي، القاهرة، 2007، ص8.

[2] منتدى تطوير الحكم الجيد في المصارف العربية وفق المعايير والممارسات الدولية، من الموقع www.uabonline/org/UABweb/Conference/2004/jordan, c consulté le : 23/05/2024

المنافسة في الأسواق المحلية والدولية، ومن ثم فإن البنوك التي تطبق مبادئ الحوكمة تتمتع بميزة تنافسية لجلب الودائع واقتحام الأسواق وجلب العملاء؛

– إن تطبيق مبادئ الحوكمة يؤدي إلى تحسين إدارة البنوك وتجنب التعثر والإفلاس ويضمن تطوير الأداء ويساهم في اتخاذ القرارات على أسس سليمة؛

– يعمل تبني إطار مبادئ الحوكمة في البنوك إلى ربط المكافآت ونظام الحوافز بالأداء مما يساعد على تحسين كفاءة أداء البنك بشكل عام؛

– تبني معايير الإفصاح والشفافية في التعامل مع المستثمرين والمقرضين في إطار التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة يساعد على منع حدوث الأزمات المصرفية؛

– تؤكد العديد من الدراسات الدولية أن هناك ارتباطا وثيقا على مستوى الأسواق الناشئة بين أداء البنوك ومدى الالتزام بتطبيق المعايير والمبادئ المتعلقة بمفهوم الحوكمة.

المطلب الثالث: لمحة حول البنوك محل الدراسة

أولا: البنك الجزائري الخارجي

تأسس البنك الخارجي الجزائري بموجب المرسوم رقم 67/204 في 1 أكتوبر 1967 برأس مال قدره 20 مليون على شكل مؤسسة مالية وطنية، يتمثل هدفها الرئيسي في تسهيل العلاقات المالية والاقتصادية للجزائر مع باقي دول العالم، والتكفل بكل العمليات التي لها علاقة مع الخارج، وهو ثالث وآخر بنك خارجي يتم تأسيسه تبعا لقرارات تأمين القطاع البنكي. ولم يتحصل بنك الجزائر الخارجي على هيكله النهائي إلا في الفاتح من شهر جوان 1968. وقد عرف هذا البنك عدة تغيرات في هيكله وهذا على ثراء هيكلة المؤسسات والتغيرات الجذرية التي أجرتها الحكومة سنة 1980، وأصبح بذلك شركة أسهم حسب نص القانون 01/88 الصادر في 17/01/1988 الخاص باستقلالية المؤسسات. وقام برفع رئس ماله إلى مليار دينار يملكها ما يعرف سابقا بصندوق المساهمة، والتي تمثل القطاعات المكونة للمحفظة التجارية للبنك، وهي قطاع المحروقات، الخدمات، البناء، الكيمياء، الصيدلة، الإلكترونيات.

ثانيا: الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.

الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط هو بنك جزائري متخصص في جمع أموال التوفير، منح القروض العقارية للخواص، تمويل المقاولين العموميين والخواص، وتمويل مؤسسات أنتاج عتاد البناء ومؤسسات الإنجاز التي لها صلة بالبناء.

بالإضافة إلى وكالاته البالغ عددها 206 وكالة ومديرياته الجهوية البالغ عددها 15 مديرية جهوية موزعة على كامل التراب الجزائري، يتواجد الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط–بنك على مستوى شبكة البريد لأجل جمع أموال التوفير.

ثالثا: بنك الفلاحة والتنمية الريفية

أسس هذا البنك بمرسوم رقم 106–82 بتاريخ 13 مارس 1982 وأخذ صلاحيات البنك الوطني الجزائري في ميدان تمويل القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي والتي كانت موطنة لدى هذا الأخير سابقا. وتنص المادة الأولى من قانون تأسيسه على أنه بنك للإيداع والتنمية ويندرج تلقائيا في قائمة البنوك. كما تنص المادة الرابعة على أن مهمة هذا البنك تتمثل خاصة في تنفيذ جميع العمليات المصرفية والاعتمادات المالية على اختلاف أشكالها والمساهمة في تنمية مجموع قطاع الفلاحة.

رابعا: بنك التنمية المحلية

بنك التنمية المحلية هو عبارة عن مؤسسة مالية تم تأسيسها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 85/85 المؤرخ في 30 أفريل 1985.

ويعتبر آخر بنك تجاري يتم تأسيسه في الجزائر قبل الدخول في الإصلاحات وذلك تبعا لإعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري CPA وقد قدر رأسماله عند تأسيسه بنصف مليار دينار، كما أنه يراعي حاجيات المردودية والفعالية والعملاء، مع اهتمام خاص لأعوان مصرف التنمية المحلية BDL بتحسين ظروف العمل بهدف الزيادة في المردودية والفعالية.

خامسا: البنك الوطني الجزائري

شركة ذات أسهم برأسمال قدره 15000000000000 دينار جزائري، الكائن مقره في شارع 08 شيغيفارة، الجزائر العاصمة، يعد أول بنك تجاري وطني أنشئ بتاريخ 13 جوان 1966، حيث مارس كافة النشاطات المرخصة للبنوك التجارية ذات الشبكة كما تخصص إلى جانب هذا في تمويل القطاع الزراعي".

في سنة 1982 تم إعادة هيكلته وهذا بإنشاء بنك جديد متخصص "بنك الفلاحة والتنمية الريفية مهمته الأولى والأساسية هي التكفل بالتمويل وتطوير المجال الفلاحي.

بعد القانون رقم 01–88، الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988، المتضمن توجيه المؤسسات الاقتصادية نحو التسيير الذاتي.

أما بعد القانون رقم 10-90، الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990، المتعلق بالنقد والقرض، سمح بصياغة جذرية للنظام البنكي بالتوافق مع التوجهات الاقتصادية الجديدة للبلاد، هذا القانون وضع أحكاما أساسية من بينها انتقال المؤسسات العمومية من التسيير الموجه إلى تسيير الذاتي.

إلى غاية 31 ديسمبر 2019 بلغت عدد الوكالات 216 وكالة تجارية موزعة على كافة التراب الوطن، و19 مديرية جهوية للاستغلال، بالإضافة إلى 145 موزع آلي للأوراق، و99 شباك آلي للبنك (GAB) وأكثر من 5000 موظف.

بلغت أصول البنك 349198296800 دج، كما بلغت حقوق الملكية 29941878700 دج، وهذا في 2019/12/31.

في 2020 تم إطلاق نشاط الصيرفة الإسلامية.

سادسا: القرض الشعبي الجزائري

باعتباره بنكا يكتسي بعدا عالميا، يستشف بنك القرض الشعبي الجزائري سمعته من المشاريع الكبرى التي قام بمرافقتها والتي تبرز وضعيته كمتعامل اقتصادي لا مناص منه.

قصد الاستجابة بنجاعة لاحتياجات العملاء، يعتمد بنك القرض الشعبي الجزائري على تنوّع عروضه البنكية على اختلاف عناصره، القطاع الخاص، المؤسّسات، المهنيين.

يستمد بنك القرض الشعبي الجزائري قوّته في مورده البشري و من تاريخه باعتبار تأسيسه سنة 1966، فإنّ بنك القرض الشعبي الجزائري يعد إحدى البنوك التجارية الرئيسية في الجزائر، بحيث يعد رأسماله الاجتماعي ملكية حصرية للدولة، حيث يقدّر حاليا بـ 200 مليار دينار.

المبحث الثاني: الأساليب والأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة

من أجل تحليل النتائج نقوم باستخدام برنامج Spss23 لتفريغ البيانات وإجراء التحليل العاملي الاستكشافي، كما نستخدم برنامج Amos23 لإجراء التحليل العاملي التوكيدي، أما الأسلوب فيقوم على النمذجة الهيكلية أو البنائية.

المطلب الأول: الإطار المنهجي للدراسة

أولا: منهج الدراسة

سيتم الاعتماد في بحثنا على المنهج الاستقرائي، من خلال استجواب عينة من عمال وكالات البنوك بولاية برج بوعريريج وذلك بالاعتماد على الاستبيان الخطي في جمع المعلومات، ثم القيام بتحليل البيانات وبناء نموذج هيكلي يقيس العلاقة بين كل من أبعاد تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية وبعد الأداء المصرفي، وهذا بالاعتماد على كل من البرنامجين الإحصائيين SPSS و AMOS.

ثانيا: مجتمع الدراسة

يضم مجتمع الدراسة الخاص بورقتنا البحثية عينة من وكالات البنوك التجارية المتواجدة بولاية برج بوعريريج، وقد تم اختيار هاته البنوك كونها بنوك تجارية.

ثالثا: عينة الدراسة

اشتملت عينة الدراسة على 71 مستجوب بالبنوك محل الدراسة:

جدول رقم (05): توزيع أفراد عينة الدراسة

إسم البنك	عدد الاستمارات الموزعة	المسترجعة
بنك BEA	10	10
بنك CNEP	13	10
بنك BADR	16	16
بنك BDL	15	13
بنك BNA	4	4
بنك CPA	20	18
الإجمالي	73	71

المصدر: من إعداد الطالبين

رابعا: هيكل الاستبيان

تم تقسيم الاستبيان في هذه الدراسة إلى جزأين:

- **الجزء الأول:** يحتوي على خصائص عينة الدراسة والمتمثلة في (المستوى التعليمي، الخبرة).
- **الجزء الثاني:** فقد خصص للأسئلة المتعلقة بالمتغيرات محل الدراسة، وتم تقسيم هذا الجزء إلى محورين:
  - **المحور الأول:** أسئلة حول مبادئ الحوكمة المصرفية في البنوك محل الدراسة؛
  - **المحور الثاني:** تضمن أسئلة حول الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك محل الدراسة.

المطلب الثاني: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

أولا: التحليل العاملي الاستكشافي

1- مفهوم التحليل العاملي: يعتبر التحليل العاملي من أكثر التصميمات التي يتكرر استخدامها في البحوث الاقتصادية والنفسية والاجتماعية والرياضية ذات المتغيرات المتعددة، وغالبا ما يقوم الباحثون بقياس عدد كبير من المتغيرات في المشروع البحثي الواحد، وفي هذه الحالة يصبح تحليل البيانات وتفسيرها أمرا صعبا.

أما التحليل العاملي فيكون مفيدا بالنسبة للباحث لأنه يوفر أساسا تجريبيا لإقلال المتغيرات العديدة إلى عدد ضئيل من العوامل دون فقد المعلومات، وعندها تصبح العوامل عبارة عن بيانات يسهل تحليلها وتفسيرها.

فالتحليل العاملي طريقة إحصائية يستعين بها الباحث على دراسة الظواهر المعقدة المختلفة بقصد إرجاعها إلى أهم العوامل التي أثرت فيها، فالمعروف أن أي ظاهرة من الظواهر تنتج عادة من جملة عوامل وقوى كثيرة جدا، وتعتبر الظاهرة محصلة لها جميعا، وهناك عدة وسائل يمكن بها أن تبوب هذه العوامل وتلك القوى في مجموعات متجانسة لتحصل على عدد محدود من العوامل الرئيسية التي يمكن أن نرجع إليها تلك الظاهرة.

كما أن الهدف الأساسي من التحليل العاملي هو – إن أمكن تحقيق ذلك – وصف علاقات التغاير بين عدد كبير من المتغيرات بدلالة عدد قليل من المقادير العشوائية غير المشاهدة التي تسمى بالعوامل (Factors)، بحيث يعتمد النموذج العاملي أساسا على فكرة افتراض إمكانية تجميع المتغيرات بناء على معاملات الارتباط بينها، هذا يعني أن جميع المتغيرات الموجودة في مجموعة معينة مرتبطة مع بعضها ارتباطا قويا، ولكن ارتباطها بمتغيرات المجموعات الأخرى ارتباطا ضعيفا، ومن الممكن أن نتصور أن كل مجموعة من المتغيرات تمثل عاملا واحدا وهو المسؤول عن الارتباط المشاهد بينها[1].

[1] مصطفى حسين باهي وآخرون، **التحليل العاملي (النظرية – التطبيق)**، ط1، مركز الكتاب للنشر، القاهرة، مصر، 2002، ص17، 18.

2- مفهوم التحليل العاملي الاستكشافي:

يستخدم التحليل العاملي الاستكشافي في الحالات التي تكون فيها العلاقات بين المتغيرات والعوامل الكامنة غير معروفة، وبالتالي فالتحليل العاملي الاستكشافي يهدف إلى اكتشاف العوامل التي تصنف إليها المتغيرات.

كما يمكن تعريفه على أنه منهجا إحصائيا لتحليل بيانات متعددة ارتبطت فيما بينها بدرجات مختلفة من الارتباط في صورة تصنيفات مستقلة قائمة على أسس نوعية للتصنيف، ويتولى الباحث فحص الأسس التصنيفية واكتشاف ما بينها من خصائص مشتركة وفقا للإطار النظري والمنطق العلمي الذي يبدأ به[1].

3- دور التحليل العاملي الاستكشافي:

يضطلع التحليل العاملي بأدوار ووظائف متنوعة ومتباينة، ويمكن اختزالها – على تنوعها- في وظيفتين أو دورين رئيسيين:[2]

أ- اختزال تعدد المتغيرات المقاسة أو المؤشرات إلى عدد قليل من المتغيرات الكاملة التي تلخصها: يعتبر التحليل العاملي استراتيجية منهجية لتلخيص تعدد المتغيرات المقاسة واختزالها إلى متغير كامن واحد، أو عدد قليل من المتغيرات الكامنة تمثل جُلَّ المعلومات التي تنطوي عليها العلاقات البينية للمتغيرات المقاسة، مما يسهل التعامل مع هذه القلة من المتغيرات الكامنة مقارنة بصعوبة التعامل مع الكثرة، أو الكتلة الكبيرة من المتغيرات المقاسة الأصلية. واختزال المتغيرات إلى عدد قليل منها مع الاحتفاظ بجل المعلومات الأصلية – أي بدون أن يترتب عن اشتقاق بضع متغيرات كامنة من عدد كبير من المتغيرات الأصلية المتعددة – يفيد عملية التنظير لموضوع معين باستعمال متغيرات محدودة في الإطار النظري تمثل متغيرات أصلية عديدة، مما يساعد على وضوح التنظير وتركيزه، وعدم تشتته نتيجة تعدد المتغيرات.

كما يفيد هذا الاختزال في حل بعض مشاكل التحليلات الإحصائية القائمة على تعدد المتغيرات سواء أكانت متغيرات تابعة أو مستقلة، فأغلبها يشترط أن تكون المتغيرات المستقلة مثلا محدودة العدد، كما تشترط ألا تكون هذه المتغيرات تكرر نفس المعلومات، أي أن تكون مستقلة وغير مرتبطة ارتباطا مرتفعا فيما بينها، والتحليل العاملي الاستكشافي يوفر هذه الإمكانية بحيث يمكن اشتقاق متغيرات قليلة تمثل معلومات عدد كبير

[1] سويسي دحمان، **البنية العاملية للسلوك الانسحابي لدى العمال باستخدام نمذجة المعادلة البنائية (SEM)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2019، ص58.

[2] تيغزة أمحمد بوزيان، **التحليل العاملي الاستكشافي والتوكيدي**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2012، ص20، 21، 22.

من المتغيرات الأصلية، كما تمكن من توفير متغيرات مستقلة حتى يتسنى استعمالها في تحليل الانحدار المتعدد مثلا.

ب- الكشف عن البنية العاملية الكامنة، أو مساحات الدلالة المشتركة التي تكمن وراء تعدد المتغيرات المقاسة: يمكّن التحليل العاملي من اشتقاق متغيرات كامنة أو عوامل تعكس البنية العلائقية المشتركة بين عدد كبير من المتغيرات الأصلية المقاسة، فإذا كانت المتغيرات المقاسة تمثل المتغيرات المباشرة التي يتعامل معها الباحث كالفقرات أو الاختبارات أو المقاييس، فإن العوامل أو الأبعاد أو المتغيرات الكامنة تمثل المساحات المشتركة من الدلالة أو العلاقة التي تجمع بين شتات المتغيرات الأصلية. ويسمى هذا القاسم المشترك من العلاقات بين المتغيرات المقاسة الظاهرة بالبنية لكامنة (أو البنية العاملية) التي تفسر العلاقات التي تجمع المتغيرات المقاسة، وقد توجد مساحة واحدة من الدلالة أو العلاقة تلتقي فيها المتغيرات المقاسة على تعددها الظاهري التي تستهدف قياس مفهوم معين، وحينئذ يمكن القول بأن المتغير الكامن الذي يفسر التباين أو القاسم المشترك من العلاقة بين المتغيرات المقاسة على تعددها يتجلى في عامل واحد عام. وقد توجد أكثر من مساحة واحدة تمثل تجمعات المتغيرات المختلفة المقاسة، أي اشتراك كل مجموعة في طبيعة العلاقة التي تجمع بينها، أو في المعلومات التي تنطوي عليها، وحينئذ يمكن القول أن المتغيرات المقاسة على تعددها يحددها أو يفسرها أو يمثلها عاملان أو عدد معين من العوامل، أي أن كل عامل يمثل تركيبة من الدلالة أو العلاقة (أي التباين) التي تشكل البنية التحتية لجملة من المتغيرات الظاهرة المقاسة، أو تشكل القاعدة المشتركة فيما بينها.

4- خطوات إجراء التحليل العاملي الاستكشافي: يبدأ التحليل العاملي بحساب الارتباطات بين عدد من المتغيرات مثل المتغير X1، X2، X3، X4، ونحصل على مصفوفة الارتباطات بين هذه المتغيرات لدى عينة ما، ثم نقوم بعد ذلك بتحليل هذه المصفوفة الارتباطية تحليلا عامليا لنصل إلى أقل عدد ممكن من العوامل، والتي تمكننا من التعبير على أكبر قدر ممكن من التباين بين هذه المتغيرات.

كل عامل من معاملات الارتباط في المصفوفة له على الأقل علاقة بسيطة بين متغيرين فقط، دون التنبؤ بوجود علاقة مشتركة بين ثلاثة متغيرات معا أو مجموعة من المتغيرات.

كما تعد أهم الخطوات والتي تكررت عبر المراجع والتي عالجت التحليل العاملي الاستكشافي فيما يلي:[1]

أ- تحليل مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات المقاسة؛

ب- طريقة استخراج أو اشتقاق العوامل؛

ج- طرق التدوير بغية الحصول على عوامل ذات معنى، أو لتسيير عملية تأويل العوامل؛

[1] سويسي دحمان، مرجع سابق، ص62، 63.

د- حسب الدرجات العاملية لكل فرد، أي درجة كل فرد على كل عامل من العوامل المستخرجة.

5- معايير الحكم على صلاحية مصفوفة الارتباطات للتحليل العاملي الاستكشافي: هناك مجموعة من المعايير التي يلزم تحقيقها قبل مباشرة الانتقال للخطوات الموالية ضمن التحليل العاملي الاستكشافي وتتمثل في:[1]

أ- أغلب معاملات الارتباط ينبغي أن تتعدى (0,30) ودالة، وإن كانت الدلالة الإحصائية لا يعول عليها كثيرا؛

ب- يجب أن تكون القيمة المطلقة لمحدد مصفوفة الارتباطات (Déterminent) أكبر من (0,00001)، فإذا كانت أكبر من هذه القيمة دل ذلك على عدم وجود ارتباطات مرتفعة جدا أو عدم وجود اعتماد خطي بين المتغيرات (تكرار واستنساخ للمعلومات التي يشارك بها كل متغير)؛

ج- ينبغي أن يكون اختبار" بارتليت" (Betlett's Test Of Sphericity) دالا إحصائيا (ألفا دون 0,05)، ويفيد عندما يكون دالا إحصائيا بأن مصفوفة الارتباطات ليست مصفوفة الوحدة (خالية من العلاقات) وإنما تتوفر على الحد الأدنى من العلاقات. لكن يجب التنبيه إلى أمر هام وهو إذا كان هذا الاختبار دالا فلا يعني أن كافة الارتباطات ملائمة من حيث شدتها أو مستواها، بل يدل فقط على توفر الحد الأدنى من الارتباطات بين المتغيرات ولذلك يجب أن يعزز باختبارات أخرى؛

د- يجب أن يكون اختبار KMO (Kaiser- Mayer- Olkin) لكافة المصفوفة أعلى من (0,05) وفقا لمحكات كايزر. وهو مقياس عام لملائمة التعيين، ويدل أيضا بأن الارتباطات عموما في المستوى. ويجب أيضا أن يكون مقياس MSA (Measures Of Sampling Adequacy) لكل متغير أعلى من (0,05) مما يدل على أن مستوى الارتباط بين كل متغير بالمتغيرات الأخرى في مصفوفة الارتباطات كاف لإجراء التحليل العاملي.

6- مفاهيم عامة في التحليل العاملي:

أ- **محك كيزر:** وهو محك رياضي في طبيعته واقترحه (جوتمان Guttman)عام 1954 م، وفكرته يعتمد على حجم التباين الذي يعبر عنه العامل ومن أجل أن يكون العامل بمثابة فئة تصنيفية فلابد أن يكون تباينه أو جذره الكامن أكبر أو مساوٍ على الأقل لحجم التباين الأصلي للمتغير، وبما أننا لا نستطيع نظريا استخلاص كل تباين المتغير في عامل واحد فإن حصولنا على عامل جذره الكامن لا يقل عن واحد صحيح لابد أن يكون مصدر تباينه أكثر من متغير وبالتالي يكون عاملا معبرا عن تباين مشترك بين متغيرات متعددة.

[1] المرجع نفسه، ص 64، 65.

وعلى ذلك فان هذا المحك يتطلب مراجعة الجذر الكامن للعوامل الناتجة وعلى أن تقبل العوامل التي يزيد جذرها الكامن عن الواحد الصحيح وتعد عوامل عامة.

لذا فإن العوامل الدالة في هذه الطريقة هي العوامل التي يساوى أو يزيد جذرها الكامن على واحد صحيح.

ب- الجذر الكامن Eigenvalue:

يقيس الجذر الكامن حجم التباين في كل المتغيرات التي تحسب على عامل واحد، فقيمة الجذر الكامن ليست نسبة لتفسير التباين ولكنها قياس لحجم التباين الذي يُستخدم لأهداف المقارنة. ووفقا لمحك كايزر يتم قبول العامل الذي تكون فيه قيمة Eigen Value اكبر من واحد صحيح، أما إذا كانت قيمة Eigen Value اقل من واحد صحيح فيتم رفض العامل. وبتعبير آخر هو مجموع مربعات إسهامات كل المتغيرات على كل عامل من عوامل المصفوفة كلا على حدة وأن قيمته تتناقص من عامل لأخر حسب الترتيب، فالعوامل الأولى ذات جذر كامن أكبر مما يليها وهو إما أن يكون اكبر من الواحد الصحيح فنقبله كعامل وإلا فيرفض كعامل.

ج- الاشتراكيات Communalities:

هي مجموع مربعات تحميلات العامل على المتغيرات المختلفة والتي استخلصت في المصفوفة العاملية. أي كل متغير يساهم بأحجام مختلفة في كل عامل من العوامل ومجموع مربعات هذه الإسهامات أو التشبعات في العوامل هي قيمة الاشتراكيات. وبتعبير أخر أن المتغير يشترك مع أكثر من عامل ويعرف بالعامل الشائع أو عامل عام ودرجة شيوعه تعرف بـ Community والعامل يضم على الأقل ثلاث متغيرات والمتغير الشائع ذو مقادير مختلفة في كل عامل بصرف النظر عن إسهاماته جوهرية أو غير ذلك.

د- طريقة العامل الرئيسي Principal Factor Method:

يتم التحليل في هذه الطريقة باستخراج معاملات العوامل بصورة متتالية. فتستخرج معاملات العامل الأول (F1) الذي يتميز بأكبر قيمة من الشيوع للمتغيرات ثم تستخرج معاملات العامل الثاني (F2) الذي يمثل أكبر قيمة من الشيوع المتبقي من بواقي مصفوفة الارتباط ونستمر بنفس الطريقة لحين استخراج كل المعاملات للعوامل المطلوبة.

ثانيا: التحليل العاملي التوكيدي

قبل التطرق لمفهوم التحليل العاملي التوكيدي فلا بد من التطرق لمفهوم النمذجة كونها تعد الأساس في القيام بالتحليل العاملي التوكيدي.

1- النمذجة باستخدام المعادلة البنائية SEM: تتمثل أبرز أهداف الدراسة في النمذجة البنائية تكمن في تطوير، توسيع، والتحقق من صلاحية أو صدق المقياس وأداة البحث، وكذلك التحقق من الصدق التنبؤي للنظرية أو النموذج، بالإضافة إلى التحقق من الخصائص السيكومترية للمقياس أو أداة البحث.

كما للنمذجة أهمية تكمن في كونها:

- تتيح المنهجية اختبار النماذج بصورة شاملة بدلا من التعامل مع متغيرات النموذج بشكل منفصل (منفرد)؛
- تتضمن المنهجية افتراضات أكثر مرونة تسمح بالتفسير؛
- تتيح المنهجية تخفيض خطأ القياس من خلال وجود المؤشرات المتعددة لكل متغير كامن خاصة مع استخدام التحليل العاملي التوكيدي؛
- تتمتع النمذجة بجاذبية واجهة تخطيطية لرسم النموذج واختباره؛
- تسمح المنهجية بإمكانية اختبار النماذج التي تتضمن العديد من المتغيرات التابعة والمتغيرات الوسيطة بين المتغيرات المستقلة والتابعة.

ومن أهم أنواع النماذج:

- النماذج البنائية؛
- نماذج تحليل المسار؛
- النماذج العاملية الاستكشافية؛
- النماذج العاملية.

وتتم النمذجة في عدة خطوات يمكن تلخيصها فيما يلي: [1]

- بناء النموذج النظري: بمعنى وضع نموذج نظري مفسر للعلاقات القائمة بين الظواهر أو المتغيرات البحثية وذلك في ضوء نظرية البحث ومراجعة لأدبيات ذات العلاقة؛
- بناء أدوات قياس للعوامل الكامنة في البحث؛
- تجميع البيانات من خلال تطبيق الأدوات على حجم عينة مناسب، بحيث لا تقل عدد بدائل المقياس عن خمسة بدائل؛
- إدخال البيانات البحثية على أحد برامج النمذجة؛
- التحقق من صدق نماذج القياس باستخدام التحليل العاملي التوكيدي؛

[1] المرجع نفسه، ص 70، 71، 72.

- اختبار مدى مطابقة النموذج النظري المفترض للواقع الميداني، باستخدام أحد برامج النمذجة؛
- توليد نموذج تجريبي ينطبق على البيانات الميدانية للبحث، بالاستعانة بمؤشرات التعديل التي يقترحها برنامج النمذجة المستخدم، وبما يتفق مع المنطق النظري للبحث؛
- تقرير نتائج البحث وتفسيرها؛
- مراجعة النموذج النظري في ضوء النتائج وتقديم الإجراءات المقترحة للتعامل مع المشكلة في ضوء نتائج اختبار النموذج.

2- مفهوم التحليل العاملي التوكيدي: على الرغم من أهمية التحليل العاملي الاستكشافي وشيوع استخدامه، إلا أن هذا لا يعني بالضرورة اقتصار هذا التحليل على كشف الأبعاد التي تنطوي عليها مجموعة من المتغيرات المرتبطة، والذي يستخدم لأجل اختبار الفرضيات المتعلقة بوجود أو عدم وجود علاقة بين المتغيرات والعوامل الكامنة فنتائج هذا التحليل ربما تكشف عن تكوينات فرضية أو فرضيات تتطلب المزيد من البحث، ويعتمد إسهام التحليل العاملي الكشفي في تطوير النظريات وبناء النماذج على متابعة نتائجه الكشفية بالبحث والدراسة من أجل تأكيد أو رفض فرضية معينة، أي أن التحليل العاملي يستخدم في هذه الحالة للتحقق من صحة الفرضيات، غير أن التمييز بين الاستخدامين الكشفي والتأكيدي لا يكون دائما تمييزا قاطعا لأن الكثير من البحوث تجمع بين الاستخدامين كما يستخدم التحليل العاملي التوكيدي كذلك في تقييم قدرة نموذج العوامل على التعبير عن مجموعة البيانات الفعلية وكذلك في المقارنة بين عدة نماذج للعوامل في هذا المجال.

المطلب الثالث: النتيجة العامة للاستمارة الخاصة بعينة الدراسة

أولا: معامل آلفا كرومباخ

تم قياس ثبات الاستبيان وفق معامل آلفا كرومباخ وكانت النتائج وفق الجدول الموالي:

جدول رقم (06): نتائج اختبار ثبات الاستبيان

المحاور	عدد الفقرات	معامل الثبات Alpha crombach's
محور مبادئ الحوكمة المصرفية	08	0.857
محور الحد من مخاطر الائتمان	03	0.857
إجمالي فقرات الاستبيان	11	0.877

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج SPSSv23

من خلال الجدول رقم (06) نلاحظ أن نسبة الثبات لمحاور الاستبيان مرتفعة وأكبر من النسبة المعتمدة من قبل الإحصائيين والمقدرة ب 60%، وبما أن آلفا كرومباخ لكل فقرات الاستبيان تساوي 0.850 هذا ما يدل على ثبات أداة الدراسة.

ثانيا: خصائص عينة الدراسة

قبل الولوج في حيثيات التحليل الإحصائي للاستبيان، كان من الواجب وصف عينة الدراسة من خلال البيانات الشخصية، حيث ارتأينا في هذا الصدد توصيف كل من سنوات الخبرة والمؤهل العلمي للمستجوبين انطلاقا من اعتقادنا بأهمية ذلك في نوعية الإجابات المتوقعة للعينة المستهدفة، ومن هذا المنطلق فإنه يمكن تلخيص بيانات العينة فيما يلي:

جدول رقم (07): النتيجة الخاصة بعينة الدراسة

البيان	الخصائص	التكرار	النسبة المئوية
المستوى التعليمي	دون الجامعي	08	%11,3
	جامعي	63	%88,7
الخبرة	أقل من 5 سنوات	10	14,1%
	من 5 إلى 15 سنة	14	%19,7
	أكثر من 15 سنة	47	%66,2

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج SPSSv23

نلاحظ أن توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي كانت أعلى نسبة والمقدرة ب 88,7% هم من المستوى الجامعي، بينما كانت النسبة المتبقية ب 11,3% تمثل المستوى دون الجامعي، وهذا ما يدل على سعي البنوك محل الدراسة على استقطاب الكوادر البشرية ذات التعليم العالي، كما تدل هذه النسب على مدى مصداقية إجابات الموظفين نظرا للثقافة الممتلكة من طرفهم.

نلاحظ أن توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة أن أعلى نسبة شملت الفئة (أكثر من 5 سنوات) والتي قدرت ب 66,2 %، لتليها فئة (بين 5 سنوات و15 سنة) بنسبة 19,7%، وفي الأخير الفئة (أقل من 5 سنوات) بنسبة 14,1%، وعلى ما يبدو أن البنوك محل الدراسة تعمل على التوظيف في كل مرة مع محاولتها الحفاظ على الكفاءات والخبرات من أجل الاستفادة منها.

المبحث الثالث: استخدام التحليل العاملي الاستكشافي والتوكيدي في استخراج عوامل الدراسة الخاصة بالبنوك محل الدراسة

نحاول في هذا المبحث استخدام التحليل العاملي الاستكشافي لتحديد الفقرات المثلى التي تعبر عن مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية وقياس الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك محل الدراسة، ويليها استخدام التحليل العاملي التوكيدي وذلك من أجل استخراج الشكل الهيكلي المناسب الذي يقيس مدى تأثير تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية على الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك محل الدراسة بولاية برج بوعريريج.

المطلب الأول: استخدام التحليل العاملي الاستكشافي في استخراج عوامل الدراسة الخاصة بالبنوك محل الدراسة

نحاول في هذه الجزئية استخدام أدوات التحليل العاملي الاستكشافي في استخراج العوامل الكامنة المفسرة لتغيرات مؤشرات تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية والحد من المخاطر الائتمانية، حيث نعتمد طريقة المركبات الأساسية كوسيلة لدمج النسب ذات الارتباط المقبول في عوامل ذات قدرة تفسيرية مقبولة، وذلك حتى نتمكن من إعطاء تصور نظري يتم على أساسه التطرق إلى تأكيد أو نفي تلك العلاقات النظرية باستخدام التحليل العاملي التوكيدي كمرحلة قادمة.

أولا: استخراج العوامل الكامنة لتفسير مؤشر مسؤوليات مجلس الإدارة

كما سبق التطرق إليه سابقا فإن مؤشر مسؤوليات مجلس الإدارة تضمن فقرتين كما هو موضح في الملحق رقم (01) والتي من خلالها يتم قياس مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك محل الدراسة، وباستخدام التحليل العاملي الاستكشافي تم التوصل إلى النتائج الموالية:

الجدول رقم (08): مصفوفة الارتباط لمؤشر مسؤوليات مجلس الإدارة

Matrice de corrélation[a]

		A1	A2
Corrélation	A1	1,000	,512
	A2	,512	1,000
Signification (unilatéral)	A1		,000
	A2	,000	

a. Déterminant = ,738

المصدر: من إعداد الطالبين باستخدام برنامج Spss23

يدل محدد مصفوفة الارتباط والمقدر ب 0.738 وهي قيمة تختلف جوهريا على 0 (أعلى من 0.00001) مما يُؤشر على عدم وجود تعدد خطي (عدم وجود اعتماد خطي بين الصفوف أو الأعمدة).

من مصفوفة الارتباط يمكن ملاحظة وجود ارتباط متوسط ومعنوي (عند مستوى معنوية 1%) بين فقرات مسؤوليات مجلس الإدارة، حيث يتجاوز عتبة 51% مما يسمح بإمكانية دمج النسب المذكورة سابقا في عامل مستخرج مفسر لسلوك مؤشر مسؤوليات مجلس الإدارة.

يدل اختبار KMO لمقياس ملائمة التعيين على أن الارتباطات جيدة وفي المستوى (0.500) أي حجم العينة كاف للقيام بالتحليل العاملي.

كما يشير اختبار Bartlett's المعنوي إحصائيا عن اختلاف مصفوفة الارتباطات عن مصفوفة الوحدة وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (09): اختباري KMO و Bartlett's لمؤشر مسؤوليات مجلس الإدارة

Indice KMO et test de Bartlett

Indice de Kaiser-Meyer-Olkin pour la mesure de la qualité d'échantillonnage.		,500
Test de sphéricité de Bartlett	Khi-deux approx.	20,835
	ddl	1
	Signification	,000

المصدر: من إعداد الطالبين باستخدام برنامج Spss23

يدل مقياس MSA على أن ارتباط كل متغير بالمتغيرات الأخرى كاف لإجراء التحليل، وهو ما تبينه الخلايا القطرية لمصفوفة Anti-image التي تتجاوز عتبة 0.500 وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (10): مصفوفة Anti-image للارتباط والتباين الخاص بمؤشر مسؤوليات مجلس الإدارة

Matrices anti-images

		A1	A2
Covariance anti-image	A1	,738	-,378
	A2	-,378	,738
Corrélation anti-image	A1	,500[a]	-,512
	A2	-,512	,500[a]

a. Mesure de la qualité d'échantillonnage (MSA)

المصدر: من إعداد الطالبين باستخدام برنامج Spss23

نلاحظ من قيم الشيوع وجود تشبعات كافية للتحليل حيث تتجاوز 0.756 وبالتالي فالنسب المختارة جيدة التمثيل على العوامل وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (11): قيم الشيوع (Communalities) لمؤشر مسؤوليات مجلس الإدارة

Qualités de représentation

	Initiales	Extraction
A1	1,000	,756
A2	1,000	,756

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

المصدر: من إعداد الطالبين باستخدام برنامج Spss23

وبالنظر إلى الجدول رقم (12) والخاص بقيم التباين المفسر للعوامل المستخرجة انطلاقا من الفقرات المستخدمة، وباستخدام محك كايزر (الذي يشترط تجاوز القيم الذاتية عتبة 1) يمكن استنتاج أنه بالنسبة لمؤشر الإفصاح والشفافية تم استخراج محور واحد (عامل كامن) يفسر ما مقداره 60.477% من التباين المشترك للنسب المدرجة، حيث قدرت القيمة الذاتية بـ 2.419 مما يعني أن العامل المستخرج يفسر تقريبا 2.5 مرة أفضل مما يمكن لمتغير واحد تفسيره.

الجدول رقم (12): قيم التباين المفسر للعوامل المستخرجة للبنوك محل الدراسة انطلاقا من مؤشر مسؤوليات مجلس الإدارة

Variance totale expliquée

	Valeurs propres initiales			Sommes extraites du carré des chargements		
Composante	Total	% de la variance	% cumulé	Total	% de la variance	% cumulé
1	1,512	75,605	75,605	1,512	75,605	75,605
2	,488	24,395	100,000			

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

المصدر: من إعداد الطالبين باستخدام برنامج Spss23

ثانيا: استخراج العوامل الكامنة لتفسير مؤشر الإفصاح والشفافية

كما سبق التطرق إليه سابقا فإن مؤشر الإفصاح والشفافية تم تحديد (03) فقرات يمكن من خلالها قياس مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية في البنوك محل الدراسة كما هي موضحة في الملحق رقم (01) وباستخدام التحليل العاملي الاستكشافي تم التوصل إلى النتائج الموالية:

الجدول رقم (13): مصفوفة الارتباط لمؤشر الإفصاح والشفافية

Matrice de corrélation[a]

		B1	B2	B3
Corrélation	B1	1,000	,572	,521
	B2	,572	1,000	,433
	B3	,521	,433	1,000
Signification (unilatéral)	B1		,000	,000
	B2	,000		,000
	B3	,000	,000	

a. Déterminant = ,472

المصدر: من إعداد الطالبين باستخدام برنامج Spss23

من مصفوفة الارتباط يمكن ملاحظة وجود ارتباط مقبول ومعنوي (عند مستوى معنوية 1%) بين فقرات مؤشر الإفصاح والشفافية، حيث يتجاوز عتبة 43.3% مما يسمح بإمكانية دمج النسب المذكورة سابقا في عامل مستخرج مفسر لسلوك مؤشر الإفصاح والشفافية.

يدل محدد مصفوفة الارتباط والمقدر ب 0.472 وهي قيمة تختلف جوهريا على 0 (أعلى من 0,00001) مما يُؤشر على عدم وجود تعدد خطي (عدم وجود اعتماد خطي بين الصفوف أو الأعمدة).

يدل اختبار KMO لمقياس ملائمة التعيين على أن الارتباطات مقبولة وفي المستوى (0.676) أي حجم العينة كاف للقيام بالتحليل العاملي. كما يشير اختبار Bartlett's المعنوي إحصائيا عن اختلاف مصفوفة الارتباطات عن مصفوفة الوحدة وهذا ما يمكن ملاحظته في الجدول الموالي:

الجدول رقم (14): اختباري KMO وBartlett's لمؤشر الإفصاح والشفافية

Indice KMO et test de Bartlett

Indice de Kaiser-Meyer-Olkin pour la mesure de la qualité d'échantillonnage.		,676
Test de sphéricité de Bartlett	Khi-deux approx.	50,455
	ddl	3
	Signification	,000

المصدر: من إعداد الطالبين باستخدام برنامج Spss23

يدل مقياس MSA على أن ارتباط كل متغير بالمتغيرات الأخرى كاف لإجراء التحليل، وهو ما تبينه الخلايا القطرية لمصفوفة Anti-image التي تتجاوز عتبة 0,723 وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (15): مصفوفة Anti-image للارتباط والتباين الخاص بمؤشر الإفصاح والشفافية

Matrices anti-images

		B1	B2	B3
Covariance anti-image	B1	,581	-,276	-,236
	B2	-,276	,647	-,130
	B3	-,236	-,130	,701
Corrélation anti-image	B1	,638[a]	-,450	-,369
	B2	-,450	,682[a]	-,193
	B3	-,369	-,193	,726[a]

a. Mesure de la qualité d'échantillonnage (MSA)

المصدر: من إعداد الطالبين باستخدام برنامج Spss23

نلاحظ من خلال الجدول (16) والمتمثل في قيم الشيوع وجود تشبعات كافية للتحليل حيث تتجاوز 0.617 وبالتالي فالنسب المختارة جيدة التمثيل على العوامل.

الجدول رقم (16): قيم الشيوع (Communalities) لمؤشر الإفصاح والشفافية

Qualités de représentation

	Initiales	Extraction
B1	1,000	,738
B2	1,000	,665
B3	1,000	,617

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

المصدر: من إعداد الطالبين باستخدام برنامج Spss23

من خلال بيانات الجدول رقم (17) والخاص بقيم التباين المفسر للعوامل المستخرجة انطلاقا من الفقرات المستخدمة، وباستخدام محك كايزر (الذي يشترط تجاوز القيم الذاتية عتبة 1) يمكن استنتاج أنه بالنسبة لمؤشر

الإفصاح والشفافية تم استخراج محور (عامل كامن) يفسر ما مقداره 73.810% من التباين المشترك للنسب المدرجة، حيث قدرت القيمة الذاتية للمحور الأول بـ 2.214 مما يعني أن العامل المستخرج يفسر أكثر من 2 مرات أفضل مما يمكن لمتغير واحد تفسيره.

الجدول رقم (17): قيم التباين المفسر للعوامل المستخرجة للبنوك محل الدراسة انطلاقا من مؤشر الإفصاح والشفافية

Variance totale expliquée

	Valeurs propres initiales			Sommes extraites du carré des chargements		
Composante	Total	% de la variance	% cumulé	Total	% de la variance	% cumulé
1	2,020	67,325	67,325	2,020	67,325	67,325
2	,572	19,052	86,377			
3	,409	13,623	100,000			

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

المصدر: من إعداد الطالبين باستخدام برنامج Spss23

ثالثا: استخراج العوامل الكامنة لتفسير مؤشر المراجعة الداخلية

كما سبق التطرق إليه سابقا فإن مؤشر المراجعة الداخلية تم تحديد 03 فقرات يمكن من خلالها قياس مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك محل الدراسة كما هي موضحة في الملحق رقم (01) وباستخدام التحليل العاملي الاستكشافي تم التوصل إلى النتائج الموالية:

الجدول رقم (18): مصفوفة الارتباط لمؤشر المراجعة الداخلية

Matrice de corrélation[a]

		C1	C2	C3
Corrélation	C1	1,000	,508	,481
	C2	,508	1,000	,610
	C3	,481	,610	1,000
Signification (unilatéral)	C1		,000	,000
	C2	,000		,000
	C3	,000	,000	

a. Déterminant = ,436

المصدر: من إعداد الطالبين باستخدام برنامج Spss23

من مصفوفة الارتباط يمكن ملاحظة وجود ارتباط مقبول ومعنوي (عند مستوى معنوية 1%) بين فقرات مؤشر المراجعة الداخلية، حيث يتجاوز عتبة 48.1% مما يسمح بإمكانية دمج النسب المذكورة سابقا في عامل مستخرج مفسر لسلوك مؤشر الإفصاح والشفافية.

يدل محدد مصفوفة الارتباط والمقدر ب 0.436 وهي قيمة تختلف جوهريا على 0 (أعلى من 0,00001) مما يُؤشر على عدم وجود تعدد خطي (عدم وجود اعتماد خطي بين الصفوف أو الأعمدة).

يدل اختبارKMO لمقياس ملائمة التعيين على أن الارتباطات مقبولة وفي المستوى (0.687) أي حجم العينة كاف للقيام بالتحليل العاملي. كما يشير اختبار Bartlett's المعنوي إحصائيا عن اختلاف مصفوفة الارتباطات عن مصفوفة الوحدة وهذا ما يمكن ملاحظته في الجدول الموالي:

الجدول رقم (19): اختباري KMO وBartlett's لمؤشر المراجعة الداخلية

Indice KMO et test de Bartlett

Indice de Kaiser-Meyer-Olkin pour la mesure de la qualité d'échantillonnage.		,687
Test de sphéricité de Bartlett	Khi-deux approx.	56,516
	ddl	3
	Signification	,000

المصدر: من إعداد الطالبين باستخدام برنامج Spss23

يدل مقياس MSA على أن ارتباط كل متغير بالمتغيرات الأخرى كاف لإجراء التحليل، وهو ما تبينه الخلايا القطرية لمصفوفة Anti–image التي تتجاوز عتبة 0.656 وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (20): مصفوفة Anti–image للارتباط والتباين الخاص بمؤشر المراجعة الداخلية

Matrices anti-images

		C1	C2	C3
Covariance anti-image	C1	,695	-,194	-,160
	C2	-,194	,568	-,280
	C3	-,160	-,280	,589
Corrélation anti-image	C1	,756[a]	-,309	-,250
	C2	-,309	,656[a]	-,484
	C3	-,250	-,484	,670[a]

a. Mesure de la qualité d'échantillonnage (MSA)

المصدر: من إعداد الطالبين باستخدام برنامج Spss23

نلاحظ من خلال الجدول (21) والمتمثل في قيم الشيوع وجود تشبعات كافية للتحليل حيث تتجاوز 0,676 وبالتالي فالنسب المختارة جيدة التمثيل على العوامل.

الجدول رقم (21): قيم الشيوع (Communalities) لمؤشر المراجعة الداخلية

Qualités de représentation

	Initiales	Extraction
C1	1,000	,621
C2	1,000	,735
C3	1,000	,713

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

المصدر: من إعداد الطالبين باستخدام برنامج Spss23

من خلال بيانات الجدول رقم (22) والخاص بقيم التباين المفسر للعوامل المستخرجة انطلاقا من الفقرات المستخدمة، وباستخدام محك كايزر (الذي يشترط تجاوز القيم الذاتية عتبة 1) يمكن استنتاج أنه بالنسبة لمؤشر

المراجعة الداخلية تم استخراج محور (عامل كامن) يفسر ما مقداره 68.940 % من التباين المشترك للفقرات المدرجة، حيث قدرت القيمة الذاتية للمحور بـ 2.068 مما يعني أن العامل المستخرج يفسر أكثر من مرتين أفضل مما يمكن لمتغير واحد تفسيره.

الجدول رقم (22): قيم التباين المفسر للعوامل المستخرجة للبنوك محل الدراسة انطلاقا من مؤشر المراجعة الداخلية

Variance totale expliquée

	Valeurs propres initiales			Sommes extraites du carré des chargements		
Composante	Total	% de la variance	% cumulé	Total	% de la variance	% cumulé
1	2,068	68,940	68,940	2,068	68,940	68,940
2	,544	18,120	87,060			
3	,388	12,940	100,000			

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

المصدر: من إعداد الطالبين باستخدام برنامج Spss23

رابعا: استخراج العوامل الكامنة لتفسير مؤشر الحد من المخاطر الائتمانية

كما سبق التطرق إليه سابقا فإن مؤشر الحد من المخاطر الائتمانية تم تحديد (03) فقرات يمكن من خلالها قياس الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك محل الدراسة كما هي موضحة في الملحق رقم (01) وباستخدام التحليل العاملي الاستكشافي تم التوصل إلى النتائج الموالية:

الجدول رقم (23): مصفوفة الارتباط لمؤشر الحد من المخاطر الائتمانية

Matrice de corrélation[a]

		D1	D2	D3
Corrélation	D1	1,000	,723	,582
	D2	,723	1,000	,719
	D3	,582	,719	1,000
Signification (unilatéral)	D1		,000	,000
	D2	,000		,000
	D3	,000	,000	

a. Déterminant = ,227

المصدر: من إعداد الطالبين باستخدام برنامج Spss23

من مصفوفة الارتباط يمكن ملاحظة وجود ارتباط مقبول ومعنوي (عند مستوى معنوية 1%) بين فقرات مؤشر الحد من المخاطر الائتمانية، حيث يتجاوز عتبة 58.2% مما يسمح بإمكانية دمج النسب المذكورة سابقا في عامل مستخرج مفسر لسلوك مؤشر الحد من المخاطر الائتمانية.

يدل محدد مصفوفة الارتباط والمقدر ب 0,126 وهي قيمة تختلف جوهريا على 0 (أعلى من 0,00001) مما يُؤشر على عدم وجود تعدد خطي (عدم وجود اعتماد خطي بين الصفوف أو الأعمدة).

يدل اختبار KMO لمقياس ملائمة التعيين على أن الارتباطات مقبولة وفي المستوى (0.700) أي حجم العينة كاف للقيام بالتحليل العاملي. كما يشير اختبار Bartlett's المعنوي إحصائيا عن اختلاف مصفوفة الارتباطات عن مصفوفة الوحدة وهذا ما يمكن ملاحظته في الجدول الموالي:

الجدول رقم (24): اختباري KMO و Bartlett's لمؤشر الحد من المخاطر الائتمانية

Indice KMO et test de Bartlett

Indice de Kaiser-Meyer-Olkin pour la mesure de la qualité d'échantillonnage.		,700
Test de sphéricité de Bartlett	Khi-deux approx.	101,207
	ddl	3
	Signification	,000

المصدر: من إعداد الطالبين باستخدام برنامج Spss23

يدل مقياس MSA على أن ارتباط كل متغير بالمتغيرات الأخرى كاف لإجراء التحليل، وهو ما تبينه الخلايا القطرية لمصفوفة Anti–image التي تتجاوز عتبة 0.645 وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (25): مصفوفة Anti–image للارتباط والتباين الخاص بمؤشر الحد من المخاطر الائتمانية

Matrices anti-images

		D1	D2	D3
Covariance anti-image	D1	,469	-,216	-,060
	D2	-,216	,342	-,214
	D3	-,060	-,214	,475
Corrélation anti-image	D1	,737[a]	-,540	-,128
	D2	-,540	,645[a]	-,531
	D3	-,128	-,531	,741[a]

a. Mesure de la qualité d'échantillonnage (MSA)

المصدر: من إعداد الطالبين باستخدام برنامج Spss23

نلاحظ من خلال الجدول (26) والمتمثل في قيم الشيوع وجود تشبعات كافية للتحليل حيث تتجاوز 0.747 وبالتالي فالنسب المختارة جيدة التمثيل على العوامل.

الجدول رقم (26): قيم الشيوع (Communalities) لمؤشر الحد من المخاطر الائتمانية

Qualités de représentation

	Initiales	Extraction
D1	1,000	,751
D2	1,000	,853
D3	1,000	,747

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

المصدر: من إعداد الطالبين باستخدام برنامج Spss23

من خلال بيانات الجدول رقم (27) والخاص بقيم التباين المفسر للعوامل المستخرجة انطلاقا من الفقرات المستخدمة، وباستخدام محك كايزر (الذي يشترط تجاوز القيم الذاتية عتبة 1) يمكن استنتاج أنه بالنسبة لمؤشر

الحد من المخاطر الائتمانية تم استخراج محور (عامل كامن) يفسر ما مقداره 78.375% من التباين المشترك للنسب المدرجة، حيث قدرت القيمة الذاتية للمحور الأول بـ 2.351 مما يعني أن العامل المستخرج يفسر أكثر من مرتين أفضل مما يمكن لمتغير واحد تفسيره.

الجدول رقم (27): قيم التباين المفسر للعوامل المستخرجة للبنوك محل الدراسة انطلاقا من مؤشر الحد من المخاطر الائتمانية

Variance totale expliquée

Composante	Valeurs propres initiales			Sommes extraites du carré des chargements		
	Total	% de la variance	% cumulé	Total	% de la variance	% cumulé
1	2,351	78,375	78,375	2,351	78,375	78,375
2	,418	13,950	92,325			
3	,230	7,675	100,000			

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

المصدر: من إعداد الطالبين باستخدام برنامج Spss23

المطلب الثاني: استخدام التحليل العاملي التوكيدي في استخراج عوامل الدراسة الخاصة بالبنوك محل الدراسة

إن التحليل العاملي التوكيدي هو الحلقة الأخيرة من التحليل العاملي، حيث سيتم فيها إثبات صحة نتائج التحليل العاملي الاستكشافي مع إضافة بعض التعديلات للخروج بالنموذج النهائي الذي يشرح لنا العلاقة بين المؤشرات المتوصل إليها وهذا باستخدام برنامج Amos23.

الشكل رقم (04): النموذج الهيكلي المقترح للعلاقة بين مؤشرات تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية ومؤشر الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك محل الدراسة

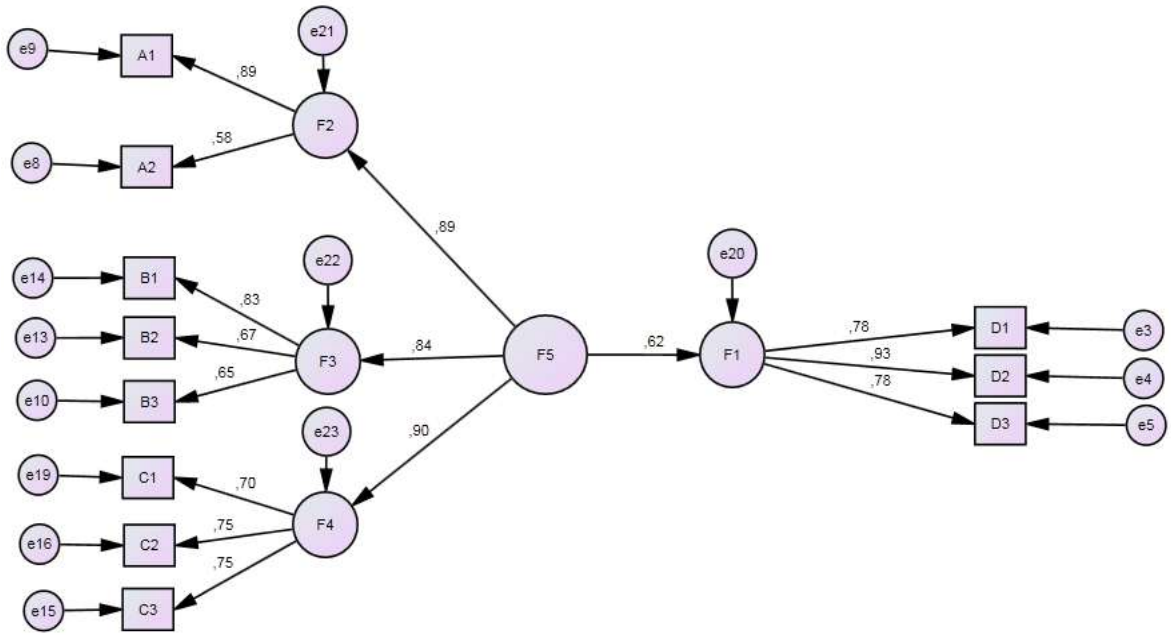

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج Amos23

أولا: تقدير النموذج الهيكلي لمؤشرات الدراسة

الجدول رقم (28): تقدير النموذج الهيكلي للعلاقة بين مؤشرات تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية ومؤشر الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك محل الدراسة

	Estimate	S.E.	C.R.	P	Label
F2 <--- F5	,753	,208	3,613	***	
F3 <--- F5	,856	,209	4,088	***	
F4 <--- F5	1,000				
F1 <--- F5	,670	,173	3,878	***	
D1 <--- F1	1,000				
D2 <--- F1	1,165	,154	7,585	***	
D3 <--- F1	1,136	,168	6,766	***	
A2 <--- F2	1,000				
A1 <--- F2	1,326	,305	4,346	***	
B3 <--- F3	1,000				
B2 <--- F3	1,183	,261	4,536	***	
B1 <--- F3	1,088	,211	5,152	***	
C3 <--- F4	1,000				
C2 <--- F4	1,022	,179	5,702	***	
C1 <--- F4	,843	,157	5,374	***	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج Amos23

من الجدول رقم (28) يمكن ملاحظة تحقق المعنوية الإحصائية لمختلف مقدرات النموذج الهيكلي حيث لا تتجاوز في حدها الأعلى عتبة 1% بين المقدرات، وهو ما يستوجب كمرحلة قادمة إخضاع هذا النموذج لمعايير المطابقة.

الجدول رقم (29): قيم مؤشرات المطابقة الإجمالية المحسوبة أو التجريبية والنموذجية لنموذج تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية ومؤشر الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك محل الدراسة

المؤشر	الترجمة العربية له	قيمة المؤشر	قيمة المؤشر الدالة على وجود مطابقة (قيم المؤشر النموذجية)
مؤشر المطابقة المطلقة Absolute Fit indice			
X^2	مربع كاي	=44.128 درجة الحرية Df=40 الدلالة P=0.301	أن يكون مربع كاي غير دال إحصائيا، وأن تكون درجة الحرية أكبر من 0.
AIC	محك المعلومات لأيكيك	النموذج الحالي=118.128 النموذج المشبع=154.000 النموذج المستقل=399.937	يجب أن تكون قيمة المؤشر للنموذج الحالي أصغر من قيمة المؤشر للنموذج المستقل

BCC	محك براون – كاديك	النموذج الحالي=133.438 النموذج المشبع=185.862 النموذج المستقل=404.489	يجب أن تكون قيمة المؤشر للنموذج الحالي أصغر من قيمة المؤشر للنموذج المستقل
ECVI	مؤشر الصدق التقاطعي المتوقع	النموذج الحالي=1.688 النموذج المشبع=2.200 النموذج المستقل=5.713	يجب أن تكون قيمة المؤشر للنموذج الحالي أصغر من قيمة المؤشر للنموذج المستقل
مؤشرات المطابقة المقارنة Comparative Fit Indexes			
IFI	مؤشر المطابقة التزايدي	0.988	تساوي أو أكبر من 0,95 لقبول المطابقة
المؤشرات الاقتصادية Parcimonious Fit			
PNFI	مؤشر المطابقة المعياري الاقتصادي	0,535	يجب أن يتعدى 0,5
PCFI	مؤشر المطابقة المقارن الاقتصادي	0.598	يجب أن يتعدى 0,5
CFI	مؤشر المطابقة المقارن	0.987	قيمة المؤشر أعلى من 0.90 تدل على مطابقة معقولة
TLI	مؤشر تاكر–لويس	0.978	قيمة المؤشر أعلى من 0.90 تدل على مطابقة معقولة
مؤشرات أخرى			
RMSEA	الجذر التربيعي لمتوسط مربعات خطأ الاقتراب	0.038	أقل من 0,06

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج Amoss23

من خلال الجدول رقم (29) نلاحظ أن مؤشرات تطابق النموذج مع البيانات لم تتجاوز الحد المحك أي أن هناك تطابق بين النموذج النظري المقترح وبيانات العينة، إذ أن قيمة مربع كاي كانت (44.128) ودرجة الحرية تساوي (40) ومستوى الدلالة المعنوية غير دالة إحصائيا (P=0.301) وهذا يعني عدم وجود فروق أو اختلاف بين النموذج المقترح لقياس العلاقة بين تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية والحد من المخاطر الائتمانية

وبيانات العينة. ويضاف إلى ذلك محكات مؤشرات الاقتصاد التي تتجاوز فيها نماذجها الحالية نظيرتها المستقلة مما يدل على أن هناك علاقات وارتباطات بين الفقرات وكذلك ارتباطات بين العوامل الكامنة في النموذج، وهو ما يعني في النهاية أن هناك تطابقا بين النموذج النظري والبيانات المجمعة.

المطلب الثالث: تفسير النتائج في ضوء نتائج النموذج الهيكلي المقدر للبنوك محل الدراسة

إن تحقيق النموذج الهيكلي لعلاقات معنوية إحصائيا سواء بين الفقرات والعوامل الكامنة المستخرجة أو فيما بين العوامل الكامنة ذاتها، كما أن تحقيق معايير مطابقة مقبولة يدفع باتجاه قبوله كنموذج مفسر للعلاقة بين محور تطبيق مبادئ الحوكمة الصرفية بأبعادها الثلاثة (مسؤوليات مجلس الإدارة، الإفصاح والشفافية، المراجعة الداخلية) ومحور الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك محل الدراسة.

من خلال الشكل رقم (04) يمكن ملاحظة العلاقة الإيجابية بين كل محور تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية بأبعادها الثلاثة (مسؤوليات مجلس الإدارة، الإفصاح والشفافية، المراجعة الداخلية) ومحور الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك محل الدراسة حيث قدرت 0.62 مما يدل على المساهمة الفعالة لتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية في الحد من المخاطر الائتمانية المصرفية، وللتوضيح أكثر وبالرجوع إلى مخرجات جدول التقديرات فتبني تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية بأبعادها الثلاثة (مسؤوليات مجلس الإدارة، الإفصاح والشفافية، المراجعة الداخلية) بوحدة واحدة يترتب عليه زيادة في التحسين من جودة التقارير بـ 0.670 وحدة.

كما نلاحظ من خلال الشكل رقم (04) أن بعد المراجعة الداخلية والمتمثل في العامل (F4) الأكثر مساهمة في مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية في البنوك محل الدراسة، حيث توجد علاقة إيجابية بينهما قدرت ب 0.90 قيمة معيارية، وبالرجوع للجدول رقم (28) نجد أن الزيادة بوحدة واحدة لمبدأ المراجعة الداخلية يصاحبها زيادة بمقدار 1.000 في مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية في البنوك محل الدراسة. ليليها بعد مسؤوليات مجلس الإدارة والمتمثل في العامل (F2)، حيث توجد بينهما علاقة إيجابية قدرت ب 0.89 قيمة معيارية، وبالرجوع للجدول رقم (28) نجد أن الزيادة بوحدة واحدة لمبدأ مسؤوليات مجل الإدارة يتبعها زيادة بمقدار 0.753 في مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية في البنوك محل الدراسة.

نلاحظ كذلك من خلال النموذج الهيكلي أن مبدأ الإفصاح والشفافية والذي جاء في المرتبة الأخيرة يساهم في الرفع من تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية في البنوك محل الدراسة، حيث توجد علاقة إيجابية بينهما قدرت ب 0.84 قيمة معيارية، وبالرجوع للجدول رقم (28) نجد أن الزيادة بوحدة واحدة لمبدأ الإفصاح والشفافية يتبعها زيادة بمقدار 0.857 في مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية في البنوك محل الدراسة.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل والذي تم فيه تقديم البنوك محل الدراسة، والمتمثلة في مجموعة من البنوك بولاية برج بوعريريج . وبعد الاعتماد على الاستبيان كأداة لقياس مدى تأثير تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية في الحد من المخاطر الائتمانية، والذي من خلاله تم بناء النموذج الهيكلي الخاص به وبتطبيق أسلوب التحليل العاملي الاستكشافي والتحليل العاملي التوكيدي باستخدام البرنامجين الاحصائيين SPSS وAMOS تم التوصل إلى نموذج هيكلي يضم ثلاثة مبادئ مفسرة لتطبيق الحوكمة المصرفية: (مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة، مبدأ الإفصاح والشفافية، مبدأ المراجعة الداخلية) ومن خلال النموذج الهيكلي تم التوصل بأن تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية بمبادئها الثلاثة (مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة، مبدأ الإفصاح والشفافية، مبدأ المراجعة الداخلية) تساهم في الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك.

الخاتمة

تتبع معظم المصارف الدولية أساليب محكمة ومدروسة، حيث يركزون على الامتثال للمبادئ الحديثة للحوكمة المصرفية، وضمان كفاءة واستقلالية أعضاء مجلس الإدارة، وتطبيق الرقابة لضمان الامتثال للقوانين والإجراءات اللازمة لتحقيق الجودة والتميز في الأداء. هذه الدراسة تهدف إلى معالجة هذه المسألة من خلال بناء نموذج هيكلي يسهم في تحليل دور مبادئ الحوكمة المصرفية في تقليل المخاطر الائتمانية.

تتضمن المعالجة السابقة استخدام نهجين: النظري والتطبيقي. في الجانب النظري، تم تناول مواضيع مثل أداء البنوك وتقييمه، ومبادئ الحوكمة المصرفية، والدراسات السابقة ذات الصلة، بينما تم في الجانب التطبيقي التركيز على تحليل نتائج البنوك التجارية وبناء نموذج هيكلي للبنوك الجزائرية باستخدام التحليل العاملي الاستكشافي بواسطة البرنامج الإحصائيAMOSS ، بهدف الإجابة عن الاشكالية المتمحورة حول تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية في تقليل المخاطر الائتمانية.

من خلال هذه الدراسة، توصلنا إلى مجموعة من النتائج، سواء في الجانب النظري أو التطبيقي، وستتم مراجعة صحة الفرضيات المقدمة في المقدمة بناءً على هذه النتائج، وسيتم تقييم مجموعة من الاقتراحات وافاق الدراسة.

نتائج الدراسة: من خلال ما تم عرضه في الدراسة من محاولتنا للإجابة على الإشكالية خلصنا إلى النتائج التالية منها نتائج تختبر صحة فرضياتنا:

1. تعتبر الحوكمة في القطاع المصرفي مهمة أساسية لحماية البنوك والمؤسسات المالية من أي مخاطر قد تتعرض لها أو سوء في التسيير؛
2. تقتضي الحوكمة المصرفية مستوى عالٍ من الشفافية والإفصاح في عملياتها، بهدف تجنب الفساد وسوء التسيير، اللذين من شأنهما أن يؤديا إلى الإهمال في إدارة البنك وضعف في قدرته التنافسية؛
3. تطبيق الحوكمة في البنوك المدروسة يترتب عليه آثار إيجابية متعددة، منها تعزيز ثقة المتعاملين في البنك، والتي تسهم في الحد من المخاطر الائتمانية وتقليل احتمالية حدوث الأزمات المصرفية، بالإضافة إلى تحسين سمعة البنك في السوق المالية؛
4. تطبيق إجراءات الحوكمة المصرفية في البنوك المدروسة يسهم في الحد من المخاطر الائتمانية، مما يعزز جاذبية البنك للعملاء الجدد والاستثمارات؛
5. نجاح الحوكمة المصرفية يتوقف على دور الفاعلين الأساسيين بالإضافة إلى الإطار القانوني والتنظيمي؛
6. أظهرت الدراسة وجود عامل ارتباط قوي بين تبني تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية والحد من المخاطر الائتمانية.

- **اختبار الفرضيات على ضوء النتائج المتحصلة:**

1. **الفرضية الأولى:** يعطى استخدام طريقة النماذج الهيكلة (التحليل العاملي الاستكشافي والتوكيدي) التوليفة المناسبة من النسب المالية ذات الارتباطات المتوقعة الممكن دمجها في عوامل تشكل جوهرها مؤشرات يمكن الاعتماد عليها في عملية الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك محل الدراسة.

وهي فرضية محققة مقارنة بالنتائج المحصل عليها في الجزء الخاص بالنتائج المتعلقة بالنموذج الهيكلي للبنوك محل الدراسة.

2. **الفرضية الثانية:** نعم توجد علاقة بين متغير الحوكمة المصرفية وبين متغير الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك محل الدراسة.

وهي فرضية صحيحة مقارنة بالنتائج المتحصل عليها في الجزء الخاص بالنتائج المتعلقة بالجانب التطبيقي للبنوك محل الدراسة.

3. **الفرضية الثالثة:** يوجد أثر وعلاقة طردية بين مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة والحد من المخاطر الائتمانية ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% في البنوك محل الدراسة.

فرضية صحيحة يوجد علاقة طردية بين مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة والحد من المخاطر الائتمانية ذات دلالة احصائية عند مستوى 5% حسب نتائج التحليل العاملي التوكيدي للبنوك الجزائرية محل الدراسة.

4. **الفرضية الرابعة:** يوجد أثر وعلاقة طردية بين مبدأ الإفصاح والشفافية والحد من المخاطر الائتمانية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% .

وهي فرضية صحيحة فهي من النقاط الأساسية التي يجب تطبيقها في البنوك المصرفية على أن الإفصاح والشفافية لها علاقة طردية مع الحد من المخاطر الائتمانية حسب نتائج التحليل العاملي التوكيدي للبنوك محل الدراسة.

5. **الفرضية الخامسة:** يوجد أثر وعلاقة طردية بين مبدأ المراجعة الداخلية والحد من المخاطر الائتمانية ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة 5% في البنوك محل الدراسة.

وهذه الفرضية صحيحة أنه توجد علاقة طردية بين مبدأ المراجعة الداخلية والحد من المخاطر الائتمانية حسب نتائج التحليل في البنوك محل الدراسة.

- **الاقتراحات:** هناك بعض الاقتراحات التي يمكن أن نقدمها:

1. من المهم أن يقوم البنك بتوعية موظفيه حول أهمية الحوكمة في القطاع المصرفي؛
2. تنظيم دورات تدريبية في مجال الحوكمة على مستوى البنوك المصرفية يعد خطوة هامة لإعداد وتنفيذ استراتيجيات فعّالة في هذا المجال؛

3. يجب على البنوك المصرفية العمل على مواجهة المستجدات في النصوص التشريعية والتنظيمية والبنكية، سواء على الساحة المحلية أو الدولية، حيث تُعتبر هذه الخطوة أحد أهم الآليات لتعزيز الإفصاح والشفافية؛
4. من الضروري أن يقوم كل بنك مصرفي بإعداد موقع إلكتروني خاص به وتحديثه بشكل دوري، ليتمكن من نشر جميع المعلومات والأهداف المتعلقة بالحوكمة والمعلومات المالية.

آفاق الدراسة: لا شك أنه رغم الجهد المبذول في إتمام هذا البحث، فإن هذا الأخير لا يخلو من النقائص بسبب عدم قدرتنا على تناول كل نواحي الموضوع بالتفصيل، إلا أنه يمكن أن يكون هذا البحث جسرا يربط بين بحوث سبقت فأضاف إليها بعض المستجدات، لإثرائها وبعثها من جديد، وبحوث مقبلة كتمهيد لمواضيع يمكنها أن تكون إشكالية لأبحاث أخرى نذكر منها:

1. تحليل أثر تبني التحليل الكمي في تقليل المخاطر الائتمانية: دراسة حالة في البنوك التجارية؛
2. تأثير التحول الرقمي على إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك: دراسة تحليلية للبنوك الإلكترونية؛
3. تطبيق الذكاء الاصطناعي في تحليل الائتمان وتقدير المخاطر: تحديات وفرص في البنوك الحديثة.

قائمة المرجع

المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1. فيصل محمد أحمد الكندري، **الأزمة المالية والعالمية وانعكاساتها على القطاع الاستثماري**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2010.
2. مصطفى حسين باهي وآخرون: **التحليل العاملي (النظرية – التطبيق)**، ط1، مركز الكتاب للنشر، القاهرة، مصر، 2002.
3. تيغزة أمحمد بوزيان: **التحليل العاملي الاستكشافي والتوكيدي**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2012.
4. إيهاب نظمي صابر وآخرون، **قضايا اقتصادية وإدارية معاصرة مطلع القرن 21، التحديات، الفرص، الآفاق**، الجزء الأول، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
5. طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر، أفراد، إدارات، الشركات، بنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية – مصر، 2007.
6. هالة السعيد، **الحوكمة في البنك العامة**، منشورات المعهد المصرفي، القاهرة، 2007.
7. محمد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة البنوك**، الطبعة الأولى، دار المناهج، عمان الأردن، 2006.
8. دريد كمال آل الشيب، **إدارة البنوك المعاصرة** ، الطبعة الأولى، دار المسيرة ، عمان، الأردن، 2012.
9. عبد الحق بوعتروس، **الوجيز في البنوك التجارية**، عمليات وتقنيات وتطبيقات، قسنطينة – الجزائر، 2000.

ثانيا: الرسائل الجامعية

1. إخلاص باقر النجار، **دور حوكمة المصارف في الإصلاح المالي ومعالجة الأزمات**، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد.
2. ياسين العايب، **إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة – الجزائر، 2010–2011.
3. منال منصور، **تأمين الائتمان–حالة المصارف وشركات التأمين في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر 2006.
4. علي شمالي، **الحوكمة في المصارف**، دراسات متقدمة في المصارف التجارية، قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة تشرين، سوريا، 2017.

5. خنتوش حنان، **دور الحوكمة المصرفية في تقليل المخاطر وتحقيق الفعالية الأداء للبنوك التجارية – دراسة حالة الجزائر–**، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم التسيير، جامعة أم البواقي، تخصص مالية وبنوك، 2016.
6. الكوزاني عائشة، يوسفي صفية، " **دور الحوكمة في إعداد الموازنة العامة للدولة الجزائر–دراسة حالة لمقتصدي المؤسسات التربوية بولاية أدرار**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ،شعبة علوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي وحوكمة، جامعة أحمد دراية– أدرار ،الجزائر ،2014،2015.
7. سويسي دحمان، **البنية العاملية للسلوك الانسحابي لدى العمال باستخدام نمذجة المعادلة البنائية (SEM)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2019.

ثالثا: المجلات والملتقيات العلمية

1. سدرة أنيسة، **حوكمة البنوك في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة 2008**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسيات الاقتصادية، العدد4، 2013.
2. عبد الرزاق بن الزاوي، إيمان نعمون، **إرساء مبادئ الحوكمة في شركات التأمين التعاوني**، ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر ،بسكرة،6–7ماي.
3. دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين.
4. مريم هاني، **نحو تفعيل دور الحوكمة المصرفية في التقليل من الفساد في القطاع المصرفي الجزائري**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد04، ديسمبر2016.
5. د.محمد زيدان، " **أهمية إرساء و تعزيز مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي بالإشارة إلى البنوك الجزائرية** "، مجلة علوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، العدد9، 2009.
6. صالح طاهر زرقان، **التحليل المالي وأثره في المخاطر الائتمانية**، دراسة تطبيقية على عينة من البنوك الأردنية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العراق، العدد23، 2010.
7. حورية قبايلي، **إدارة المخاطر الائتمانية**، مجلة دفاتر اقتصادية، العدد 08، 2014.
8. عبد العزيز شرابي، مهدي بلوطار، **محاولة توقع خطر القرض بطريقة سكورينق– حالة فرع بنك التنمية الريفية قسنطينة**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة ،الجزائر، العدد2، 2004.

9. فتيحة حبشي، **إدارة المخاطر المالية في البنوك**، الملتقى الوطني حول المخاطر في المؤسسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، 21اكتوبر، 2012.

10. طلال عباسي، **إدارة المخاطر الائتمانية من منظور لجنة بازل الدولية**، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، مخبر العلوم والبحوث والدراسات الاقتصادية، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس، 2020-2021.

11. مليك محمودي، صباح زروخي، طاهر بعلة، **الحوكمة في البنوك الجزائرية بين متطلبات تطبيقها وواقع تبني مبادئها**، مجلة الحوكمة، المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، المجلد 02، العدد01، 2020.

رابعا: مواقع الأنترنت

1. منتدى تطوير الحكم الجيد في المصارف العربية وفق المعايير والممارسات الدولية، من الموقع:
www.uabonline/org/uabweb/conference/2004/jordan

المراجع باللغة الأجنبية

1. Sylvie de coussergues.gestion de la banque ,du diagnostic à la stratégie ,3 édition ,dunod,Paris,2002.

الملاحق

الملحق رقم 01: استبيان الدراسة

جامعة البشير الابراهيمي– برج بوعريريج

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

الموضوع: استبيان

في اطار إنجاز موضوع البحث لنيل شهادة الماستر بعنوان" **دور الحوكمة المصرفية في الحد من المخاطر الائتمانية –دراسة عينة من البنوك التجارية** ". نرجو منكم التفضل بالإجابة على هذا الاستبيان كما نعلمكم أن المعلومات المتحصل عليها ستستعمل لأغراض علمية وبمنتهى الحيادية و الالتزام مع فائق التقدير والاحترام.

الطالبين:

- بوسام سفيان
- قاتل أكرم

الحوكمة المصرفية: الأساليب التي تدار بها البنوك من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا والتي تحدد كيفية وضع أهداف البنك والتشغيل وحماية مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح مع الالتزام بالعمل وفقا للقوانين والنظم السائدة وبما يحقق مصالح المودعين.

مسؤوليات مجلس الإدارة: يعتبر مجلس الإدارة كأداة معرفية تساعد على خلق المهارات، ومنه يتعين على مجلس الإدارة لتسهيل تنمية المهارات والمساعدة في بناء استراتيجية جديدة.

الإفصاح والشفافية: هي أن تلتزم المؤسسة بتقديم معلومات دقيقة ومتكاملة وحديثة إلى أصحاب المصالح؛ بما يتفق مع المتطلبات التشريعية والرقابية ضمن إطار عمل الشفافية.

المراجعة الداخلية المصرفية: المراجعة الداخلية نشاط استشاري موضوعي يهدف إلى زيادة عائد عمليات المنشأة وتحقيق أهدافها، واعترافا بأهمية مفهوم الحوكمة تقوم المراجعة الداخلية كونها أداءه رقابية بتقييم وتحسين عمليات إدارة المخاطر، الرقابة، والحوكمة.

الائتمان المصرفي: هو الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء أكان طبيعياً أم معنوياً، بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكّن المصرف من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد.

الجزء الأول: البيانات الشخصية

المستوى التعليمي	دون الجامعي	☐
	جامعي	☐
الخبرة	أقل من 5 سنوات	☐
	من 5 سنوات إلى 15 سنة	☐
	أكثر من 15 سنة	☐

الجزء الثاني: فقرات الاستبيان

رقم	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
المحور الأول: مسؤوليات مجلس الإدارة						
البعد الأول: مسؤوليات مجلس الإدارة						
1	يقوم مجلس الإدارة في بنكم باعتماد سياسة ائتمانية مكتوبة					
2	يتابع مجلس الإدارة في بنككم مدى إدارة الأنشطة الائتمانية بفاعلية وكفاءة ومدى اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحديد المخاطر وقياسها ومراقبتها والسيطرة عليها					
البعد الثاني: الإفصاح والشفافية						
3	يقدم بنككم تقارير مالية شفافة ومفصلة توضح موقفه من الائتمان والمخاطر الأخرى					
4	يقوم بنككم بنشر التقارير المالية بانتظام					
5	يقوم بنككم بالاستجابة للاستفسارات والشكاوى بشكل فعّال وفوري					
البعد الثالث: المراجعة الداخلية						
6	يقوم بنككم بتنفيذ عمليات مراجعة دورية لمحفظة القروض والائتمان					
7	يقوم بنككم باتخاذ إجراءات تصحيحية فعّالة لتحسين العملية بناءً على نتائج المراجعة الداخلية					
8	يشارك القسم المعني بالمراجعة الداخلية في بنككم في عمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بالائتمان					
المحور الثاني: الحد من مخاطر الائتمان						
9	يجري بنككم مراجعات دورية وتقييمات لمخاطر الائتمان ويتخذ الإجراءات اللازمة للتعامل مع أي تطورات غير متوقعة					
10	يقيم بنككم باستمرار مدى تأهبه للتعامل مع أي أزمات محتملة من خلال تحليل السيولة المالية والاحتياطيات المتاحة، مما يعزز ثقة العملاء والمستثمرين في بنككم					
11	يحتفظ بنككم بمستويات كافية من السيولة والاحتياطيات غالبًا ما يكون أكثر استعدادًا لمواجهة التحديات المالية، بما في ذلك مخاطر الائتمان					

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	–
شكر وعرفان	–
ملخص الدراسة	I
قائمة المحتويات	II
قائمة الجداول	III
قائمة الأشكال	IV
قائمة الملاحق	IV
مقدمة	أ–ج
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	01
تمهيد	02
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للحوكمة المصرفية	03
المطلب الأول: ماهية الحوكمة المصرفية	03
المطلب الثاني: مبادئ الحوكمة المصرفية	06
المطلب الثالث: الفاعلين الأساسيين في الحوكمة المصرفية	07
المطلب الرابع: أبعاد ومحددات الحوكمة المصرفية	10
المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للمخاطر الائتمانية	12
المطلب الأول: تعريف المخاطر الائتمانية	12
المطلب الثاني: أسباب المخاطر الائتمانية	12
المطلب الثالث: أنواع المخاطر الائتمانية	13
المطلب الرابع: دور مقررات بازل (1، 2، 3) في إدارة المخاطر الائتمانية	17
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	24
المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية	24
المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية	26
المطلب الثالث: أوجه الشبه والاختلاف بين دراستنا والدراسات السابقة	27

خلاصة الفصل الأول	28
الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة	29
تمهيد	30
المبحث الأول: تطبيق الحوكمة المصرفية في البنوك الجزائرية	31
المطلب الأول: دور السلطات في تفعيل مبادئ الحوكمة المصرفية في البنوك الجزائرية	31
المطلب الثاني: النظام المصرفي والحوكمة	33
المطلب الثالث: لمحة حول البنوك محل الدراسة	34
المبحث الثاني: الأساليب والأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة	37
المطلب الأول: الإطار المنهجي للدراسة	37
المطلب الثاني: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة	38
المطلب الثالث: النتيجة العامة للاستمارة الخاصة بعينة الدراسة	44
المبحث الثالث: استخدام التحليل العاملي الاستكشافي والتوكيدي في استخراج عوامل الدراسة الخاصة بالبنوك محل الدراسة	46
المطلب الأول: استخدام التحليل العاملي الاستكشافي في استخراج عوامل الدراسة الخاصة بالبنوك محل الدراسة	46
المطلب الثاني: استخدام التحليل العاملي التوكيدي في استخراج عوامل الدراسة الخاصة بالبنوك محل الدراسة	54
المطلب الثالث: تفسير النتائج في ضوء نتائج النموذج الهيكلي	57
خلاصة الفصل الثاني	58
الخاتمة	59
قائمة المراجع	63
الملاحق	67
فهرس المحتويات	70

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معالجة مفهوم الحوكمة المصرفية وعلاقتها بالحد من المخاطر الائتمانية حيث تم العرض إلى كل الجوانب المتعلقة بالحوكمة المصرفية والمخاطر الائتمانية والعلاقة بينهم وقد تم طرح الاشكالية التالية: **هل يؤدي تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية الى الحد من المخاطر الائتمانية؟** وللإجابة على هذه الاشكالية تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي ذلك بعدما تم توزيع استبيان على بعض البنوك المصرفية لولاية برج بوعريريج (6 بنوك) من خلال الاعتماد على البرنامج الاحصائي Spss والتحليلي العاملي التوكيدي من خلال البرنامج الاحصائيAMOS.

وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها أن البنوك المصرفية تطبق مبادئ الحوكمة المصرفية وبالتالي الحوكمة المصرفية تلعب دور في الحد من المخاطر الائتمانية.

كما تتطلب الحوكمة المصرفية جزء كبير من الافصاح والشفافية في عملياتها.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة المصرفية، المخاطر الائتمانية، مبادئ الحوكمة، البنوك التجارية، التحليل العاملي.

Abstract:

This study aimed to address the concept of banking governance and its relationship to reducing credit risks, as it presented all aspects related to banking governance and credit risks and the relationship between them. The following problem was raised: Does applying the principles of banking governance lead to reducing credit risks? To answer this problem, the descriptive and analytical approach was relied upon after a questionnaire was distributed to some banking banks in the state of Bordj Bou Arreridj (6 banks) by relying on the statistical program SPSS and confirmatory factor analysis through the statistical program AMOS.

The study reached several results, the most important of which is that banking banks apply the principles of banking governance, and thus banking governance plays a role in reducing credit risks.

Banking governance also requires a large part of disclosure and transparency in its operations.

Key words: Banking governance, credit risks, governance principles, commercial banks, factorial analysis.